



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم الاقتصاد التطبيقي

العلاقة السببية بين سعر الصرف ومعدل التضخم في

السودان خلال الفترة (2000م – 2016م)

**Causal relationship Between Exchange rate and
Inflation rate in Sudan Period (2000 – 2016)**

بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد التطبيقي

إشراف:

د. ميساء سعيد أحمد

اعداد الدارسين:

عباده عبدالله إبراهيم أحمد

الهادي عبدالقادر أحمد محمد

مصطفى عوض الكريم السمانى عوض الكريم

ريان قمر الدولة الهادي الجيلي

أكتوبر 2018م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الآية

قال تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۗ إِنَّمَا يُبَلِّغُنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا (23) وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا (24) ۝ ﴾

صدق الله العظيم

﴿ سورة الإسراء - الآية 23 - 24 ﴾

الإهداء

بدءاً نحمد الله الذي خلق كل شيء فأحسن خلقه، وصلي اللهم وسلم على
نبينا الكريم الذي أوصى بالعلم وحث الناس على التعلم.

نهدي ثمرة جهدنا إلى والدينا الحبيبين الذين لولاهما بعد فضل الله تعالى
لما وجد العلم إلى عقولنا طريقاً ولا الفرح إلى قلوبنا درياً نسأل الله عز وجل
أن ينعم عليهما بالصحة والعافية.

والإهداء موصول إلى أساتذتنا الأجلاء الذين أضاءوا لنا طريق العلم ونهلنا
من معينهم وإلى كل زملاء الدراسة.

المستخلص

تناولت الدراسة العلاقة السببية بين سعر الصرف والتضخم وتحليل العلاقة السببية بينهما وتحديد اتجاهها خلال الفترة (2000م - 2016م)، وتدرج أهمية الدراسة في الناحية العلمية حيث تسعى لمعرفة العلاقة التبادلية بين سعر الصرف ومعدل التضخم وأما في الجانب العملي حيث أن العلاقة بين التضخم وسعر الصرف تعتبر من أهم الموضوعات الإقتصادية التي نالت اهتمام كثير من الإقتصاديين، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن الإرتفاع المستمر لسعر الصرف ومعدل التضخم يؤدي إلى إنخفاض مستمر في مستوى المعيشة لذلك حاولت الدراسة تحليل العلاقة التبادلية بين سعر الصرف ومعدل التضخم وتحديد اتجاه هذه العلاقة، وافترضت الدراسة أن هنالك سببية ثنائية الإتجاه بين سعر الصرف ومعدل التضخم، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتفسير الظاهرة ومنهجية الاقتصاد القياسي لتقدير نموذج الدراسة بإستخدام سببية جرانجر، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة سببية ثنائية الإتجاه بين معدل التضخم وسعر الصرف وأن هنالك اتجاه للسببية في اتجاه واحد فقط من معدل التضخم على سعر الصرف مما يعني أن التغيرات في معدل التضخم تساعد في تفسير التغيرات التي تحدث في سعر الصرف وليس العكس، وتضمنت الدراسة العديد من التوصيات أهمها، اتباع نظام سعر الصرف المزدوج وتشجيع المصارف على استقطاب تحويلات المغتربين وتسهيل تدفقات الإستثمار الأجنبي حتى يستقر سعر الصرف، ومحاولة تخفيض معدلات التضخم من خلال الإهتمام بالقطاعات الإنتاجية بتوفير التمويل اللازم لها لزيادة الإنتاج مما يؤدي إلى إنخفاض معدل التضخم وبالتالي إستقرار سعر الصرف.

Abstract

The study deals with the causal relationship between the exchange rate and inflation and the analysis of the causal relationship between them and determining their direction during the period (2000 – 2016). The importance of the study falls in the exchange rate and the inflation rate.

One of the most important economic topics in Myanmar many economic men, and the problem of the study was that the continuous rise in the exchange rate and the rate of inflation leads to a continuous decline in the standard of living so the study tried to analyze the exchange relationship between the exchange rate and inflation rate and determine the direction. The study concludes that there is a two-way causality between the exchange rate and the inflation rate. The study followed the analytical descriptive method to explain the phenomenon and econometric methodology to estimate the model of the study using the Granger causality. The study concluded that there is no causal relationship between the inflation rate and the exchange rate, for the causality in only one direction of the rate of inflation on the exchange rate, which means that changes in the rate of inflation help explain the changes in the exchange rate and not vice versa. The study included several recommendations, the most important the adoption of the dual exchange rate and encourage banks to attract Myanmar remittances and facilitate foreign investment flows to stabilize the exchange rate, and an attempt to reduce inflation through interest in the productive sectors to provide the necessary funding to increase production, leading to lower inflation and thus stabilize the exchange rate.

قائمة المحتويات

	البسمة
أ	الآية
ب	الإهداء
ج	الشكر والعرفان
د	المستخلص
هـ	Abstract
و	قائمة المحتويات
ي	قائمة الجداول

ك	قائمة الملاحق
الفصل الاول	
الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة	
2	المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة
2	مقدمة
2	مشكلة الدراسة
2	فرضيات الدراسة
3	أهمية الدراسة
3	أهداف الدراسة
3	منهجية الدراسة
3	مصادر الدراسة
4	حدود الدراسة
4	هيكل الدراسة
4	المبحث الثاني: الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية
5	أولاً: الدراسات السابقة
5	ثانياً: العلاقة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية
الفصل الثاني: ماهية التضخم وسعر الصرف في النظرية الاقتصادية	
13	المبحث الأول: سعر الصرف في النظرية الاقتصادية
13	أولاً: تعريف ومفاهيم سعر الصرف
14	ثانياً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

16	ثالثاً: وظائف أسعار الصرف
16	رابعاً: أهداف سعر الصرف
17	خامساً: أنواع سعر الصرف
23	المبحث الثاني: التضخم في النظرية الاقتصادية
23	أولاً: تعريف التضخم.
24	ثانياً: أنواع التضخم.
26	ثالثاً: آثار التضخم.
28	رابعاً: أسباب التضخم
29	خامساً: نظريات التضخم
35	سادساً: طرق قياس التضخم
40	سابعاً: علاقة الطلب الكلي الفعلي بالتضخم
42	الفصل الثالث: تطورات التضخم وسعر الصرف في السودان
43	المبحث الأول: تطورات معدل التضخم في السودان
44	أولاً: تطورات معدل التضخم خلال الفترة (2000م – 2007م)
45	ثانياً: تطورات معدل التضخم خلال الفترة (2008م – 2011م)
50	المبحث الثاني: تطورات سعر الصرف في السودان
51	أولاً: أهم السياسات والاحداث والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الاقتصاد السوداني خلال الفترة الدراسية
54	ثانياً: تطورات سعر الصرف خلال الفترة (2000م – 2016م)
59	الفصل الرابع: تحليل العلاقة السببية بين التضخم وسعر الصرف

60	المبحث الأول: تاريخ بناء النماذج واقسام المعادلات الهيكلية
60	ثانياً: تعريف النموذج الاقتصادي وخصائصه
61	ثالثاً: خصائص جودة النموذج القياسي
61	رابعاً: اقسام المعادلات الهيكلية
62	خامساً: تركيب النموذج الاقتصادي
62	المبحث الثاني: ماهية السببية وتوصيف نموذج الدراسة
62	أولاً: السببية في الاقتصاد
63	ثانياً: مفهوم اختبار السببية
63	ثالثاً: تصنيف متغيرات النموذج
63	رابعاً: تحديد الشكل الرياضي للنموذج
65	المبحث الثالث: الاختبارات الأولية لبيانات الدراسة
65	أولاً: مصادر جمع البيانات
65	ثانياً: اختبار البيانات
68	المبحث الرابع: اختبار سببية جرانجر بين التضخم وسعر الصرف
68	أولاً: الشكل الرياضي لاختبار السببية
69	ثانياً: نتائج اختبار سببية جرانجر بين التضخم وسعر الصرف في السودان:
71	الفصل الخامس: الخاتمة
73	المبحث الأول: مناقشة الفرضيات
74	المبحث الثاني: نتائج الدراسة

74	المبحث الثالث: التوصيات
75	المبحث الرابع: قائمة المراجع والمصادر
77	المبحث الخامس: قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول
47	جدول رقم (3-1) يوضح تطورات التضخم خلال الفترة (2000-2007م)
51	جدول رقم (3-2) يوضح تطورات معدلات التضخم خلال الفترة (2008-2011م)
53	جدول رقم (3-3) يوضح تطورات التضخم خلال الفترة (2012-2016م)
61	جدول رقم (3-4) يوضح تطورات سعر الصرف خلال الفترة من (2000-2016م)

67	جدول رقم (4-1): استقرار متغيرات الدراسة مع القاطع عن طريق اختبار Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS) عند مستوى المعنوية (5%)
68	جدول رقم (4-2): نتائج اختبار Lag Length Criteria
69	جدول رقم (4-3): اختبار سببية جرانجر في اتجاهين Pairwise Granger Causality Test

قائمة الملاحق

ملاحق بيانات الدراسة
ملحق رقم (1): بيانات التضخم وسعر الصرف
ملاحق استقرار متغيرات الدراسة باستخدام اختبار KPSS
ملحق رقم (2): استقرار متغير سعر الصرف عند المستوى
ملحق رقم (3): استقرار متغير معدل التضخم عند المستوى

ملاحق اختبار السببية
ملحق رقم (4): تحديد عدد فترات التباطؤ المناسب لبيانات الدراسة الحالية
ملحق رقم (5): اختبار سببية جرانجر بين التضخم وسعر الصرف (خطي)
ملحق رقم (6): اختبار سببية جرانجر بين التضخم وسعر الصرف (لوغاريتمي كامل)
ملحق رقم (7): اختبار سببية جرانجر بين التضخم وسعر الصرف (نصف لوغاريتمي في جانب معدل التضخم)
ملحق رقم (8): اختبار سببية جرانجر بين التضخم وسعر الصرف (نصف لوغاريتمي في جانب سعر الصرف)

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول

الإطار المنهجي للدراسة

مقدمة:-

التضخم هو الإرتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما خلال فترة زمنية معينة تقدر بسنة. أما سعر الصرف هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى ، أو نسبة مبادلة عملتين. وستتناول هذه الدراسة العلاقة المتبادلة بين سعر الصرف والتضخم وذلك من خلال دراسة أوضاع سعر الصرف في السودان وأثرها على التضخم خلال الفترة (2000-2016م). ويعتبر سعر صرف أي عملة مؤشراً قوياً على مدى إستقرار الوضع الإقتصادي في الدولة صاحبة العملة ، وبقدر ما يرتفع معدل التضخم تنشأ كل القوة الناتجة للعملة وينهار سعر صرفها. ويرتفع معدل التضخم بقوة في فترات التوترات السياسية والحروب فتتخفض الإيرادات وتزداد الإحتياجات وتتلاشى الإحتياجات.

فقد هبط سعر صرف الجنية السوداني مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 82% من 8.8 إلى 16جنية للدولار من نهاية ديسمبر 2014م إلى نهاية أغسطس 2016م.

كما يعزى إرتفاع التضخم في السودان لمشاكل هيكلية ظلت تلازم الإقتصاد السوداني لفترة طويلة نتيجة لعدم وجود التخطيط السليم ولقد بلغ مستوى التضخم في عام 2000م 5.7. وتناقص إلى النصف في عام 2001م حيث بلغ 4.9 وإستمر في التذبذب حتى 2011م حيث بلغ⁽¹⁾ 21.

مشكلة الدراسة:-

التضخم وسعر الصرف هما أحد التحديات التي تواجه إقتصاد السودان على الرغم من السياسات الإقتصادية العديدة التي صيغت لتقليلهما، فتظهر أضرار إرتفاعات التضخم وسعر الصرف بإرتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي الي إرتفاع تكاليف المعيشة. وعليه يمكن صياغة المشكلة التي تتمثل في العلاقة السببية بينهما والتي أي مدى يؤثر معدل التضخم على

(1) المصدر: الانترنت، زمن الدخول 2018/3/16، الموقع <http://www.tawtheegonline.com> اخر تحديث 2018\3\15

سعر الصرف، أم أن سعر الصرف يؤثر على معدل التضخم وتتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية :-

- 1- هل هنالك اتجاه للسببية من سعر الصرف إلى معدل التضخم؟
- 2- هل هنالك اتجاه للسببية من معدل التضخم إلى سعر الصرف؟
- 3- هل توجد سببية ثنائية الإتجاه بين التضخم وسعر الصرف؟

فرضيات الدراسة:-

- 1- هناك علاقة للسببية متبادلة تتجه من معدل التضخم الى سعر الصرف.
- 2- هناك سببية ثنائية الاتجاه بين سعر الصرف ومعدل التضخم.
- 3- هناك إتجاه للسببية تتجه من سعر الصرف الي معدل التضخم.

أهمية الدراسة:-

تندرج أهمية الدراسة في جانبين: الجانب العلمي حيث تسعى لمعرفة العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والتضخم وتحديد إتجاهها في الفترة (2016-2000م) ، أما الجانب العملي حيث أن العلاقة بين التضخم وسعر الصرف تعتبر من أهم الموضوعات الإقتصادية التي نالت إهتمام كثير من رجال الإقتصاد لكن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في السودان غير واضحة، بمعنى هل العلاقة دائرة حيث يقوم التضخم بزيادة سعر الصرف مما يؤدي لزيادة التضخم أم ماذا. فيقوم البحث على تحديد إتجاه العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في المدى القصير والطويل مما يساعد على فهم سلوك المتغيرين ، ويساعد في معرفة أثر السياسات الإنكماشية والتوسعية على كل من المتغيرين.

أهداف الدراسة:-

- 1- التعرف على تطورات كل من التضخم وسعر الصرف في السودان.
- 2- معرفة اتجاه العلاقة السببية المتبادلة بين سعر الصرف ومعدل التضخم.
- 3- التعرف على أهم العوامل المؤثرة على سعر الصرف.
- 4- التعرف على العوامل المؤثرة على معدل التضخم.
- 5- صياغة نموذج لتحديد إتجاه العلاقة السببية بين سعر الصرف ومعدل التضخم.

منهجية الدراسة:-

تستخدم الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والمنهج الإحصائي لإثبات فرضيات الدراسة.

مصادر الدراسة:-

إعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية التي تم الحصول عليها من مصادر متنوعة من المراجع وتقارير ومنشورات بنك السودان والجهاز المركزي للإحصاء والمجالات الإقتصادية والدراسات السابقة بالإضافة الى الدوريات والمطبوعات ورسائل الماجستير.

حدود الدراسة:-

الحدود المكانية: جمهورية السودان.

الحدود الزمانية: الفترة (2016-2000م).

هيكل الدراسة:-

تتكون هذه الدراسة من خمسة فصول، الفصل الأول يتكون من مبحثين المبحث الأول يشمل خطة الدراسة، أما المبحث الثاني فيشمل الدراسات السابقة، الفصل الثاني يتناول الإطار النظري للدراسة ويحتوي على مبحثين، المبحث الأول مفاهيم سعر الصرف وتعريفها وأنواعها ونظريات سعر الصرف وطرق حسابه، أما المبحث الثاني يشمل مفاهيم التضخم وتعريفه وآثاره وأنواعه والنظريات التي قامت بتفسير التضخم وطرق حسابه، أما الفصل الثالث يتناول تطورات كل من سعر الصرف والتضخم في السودان ، ويتكون من مبحثين ، المبحث الأول التطورات في سعر الصرف المبحث الثاني التطورات في التضخم . أما الفصل الرابع ينقسم إلي أربعة مباحث، المبحث الأول يتناول تاريخ بناء النماذج وأقسام المعادلات الهيكلية. أما المبحث الثاني عن ماهية السببية وتوصيف النموذج القياسي للدراسة الحالية، والمبحث الثالث يفسر الإختبارات الأولية لبيانات الدراسة، وبالنسبة للمبحث الرابع فهو يبين إختبار سببية جرانجر بين التضخم وسعر الصرف، وأما الفصل الخامس فيحتوي على النتائج والتوصيات.

المبحث الثاني الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات السابقة

1. دراسة عثمان محمد سليمان صالح (2017م):-

تناولت الدراسة العوامل المؤثرة على سعر الصرف في السودان خلال الفترة (1990-2015م) وتمثلت مشكلة البحث في الإجابة على الأسئلة التالية : ماهو أثر المتغيرات : "الناتج المحلي الإجمالي، حجم الصادرات معدل التضخم ، حجم الإحتياطيات بالنقد الأجنبي" علي سعر الصرف ، في السودان خلال فترة الدراسة وتقترض الدراسة وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الاجمالي ،حجم الصادرات ، حجم الإحتياطيات بالنقد الاجنبي وبين سعر الصرف، كما تقترض الدراسة وجود علاقة طردية بين معدل التضخم وسعر الصرف. إتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والمنهج القياسى في الجانب التطبيقي وإعتمدت الدراسة علي البيانات الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع والدوريات والتقارير الرسمية الصادرة من بنك السودان المركزي إضافة الي البحوث والدراسات السابقة والمواقع الإلكترونية وتوصلت الدراسة الي عدد من النتائج أهمها: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي ، معدل التضخم وسعر الصرف ، كذلك وجود علاقة، عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم الإحتياطيات من النقد الأجنبي حجم الصادرات وسعر الصرف خلال فترة الدراسة، كما أوصت الدراسة بالعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتحسين جودة السلع والخدمات المنتجة محلياً والذي يعمل بدوره على تدعيم سعر الصرف كذلك العمل على خفض معدلات التضخم والمحافظة على إستقرار الأسعار بإتباع السياسات الإقتصادية المناسبة⁽¹⁾.

2. دراسة حباب التوم شرفي عبدالله (2015م):-

هدفت الدراسة الي تحليل أثر التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة (2002-2013م). حيث تمثلت مشكلة البحث في الإجابة على الأسئلة التالية: ما هو أثر

(1) عثمان محمد سليمان صالح(2017م)، "دراسة العوامل المؤثرة على سعر الصرف في السودان" (1990-2015م)، رسالة ماجستير (منشورة). جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

سعر الصرف والتضخم في ميزان المدفوعات في السودان خلال فترة الدراسة، هدفت الدراسة أيضاً الي التعرف على أداء متغيرات البحث الثلاثة (التضخم- سعر الصرف-ميزان المدفوعات) في السودان في الفترة 2002-2013م.

إعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية من الكتب والمراجع والتقارير الرسمية الصادرة من بنك السودان والجهاز الإحصائي إضافة الي البحوث والدراسات السابقة والمواقع الإلكترونية. تفترض الدراسة أن هنالك علاقة عكسية بين التضخم وميزان المدفوعات وأن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات. كما تفترض أن عجز الميزان التجاري يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات وقد إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم إستخدام طرق التحليل الإحصائي بإستخدام برنامج SPSS وتوصلت الدراسة الي عدد من النتائج أهمها إن إستقرار معدلات التضخم وسعر الصرف السوداني أثرت عليه سلباً خلال فترة الدراسة. أوصت الدراسة بالعمل على تحقيق معدلات تضخم متدنية عن طريق السياسات التي تقلل من عرض النقود وإتباع سياسات إنكماشية عن طريق تقليل الإنفاق العام. كذلك أوصت الدراسة بتشجيع الإنتاج لمعالجة الإختلال في ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات وتقليل الواردات ما أمكن ، كما أوصت الدراسة بالعمل على إستقرار سعر الصرف بتوفير العملة الصعبة وذلك عن طريق تشجيع رأس المال الأجنبي للإستثمار في السودان⁽¹⁾.

3. دراسة أمامة مكي(2015م):-

هدفت الدراسة الى تحديد طبيعة العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقود في السودان وذلك عن طريق تحليل بيانات شهرية باستخدام منهجية جرانجر لإختبار العلاقات 2012-1990 السببية وفقاً لخمس مراحل هي إختبار جذر الوحدة بإستخدام ديكي- فولر الموسع، وإختبار توازن لإختبار 1981طويل الأجل بين بيانات السلسلتين بإستخدام إختبار أنجل - جرانجر، وإختبار هيساو الفجوات الزمنية المناسبة ثم تطبيق إختبار جرانجر في المدى القصير، ونموذج تصحيح الأخطاء لتحديد العلاقة في المدى الطويل. دلت نتائج الإختبار على وجود تكامل مشترك بين معدلات النمو في عرض النقود ومعدلات التضخم. وأن العلاقة سببية ثنائية

(1) حباب التوم شرفي عبدالله (2015م)، "أثر التضخم وسعر الصرف في ميزان المدفوعات دراسة حالة السودان" (2002-2013م)، دراسة ماجستير(منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

الإتجاه بين عرض النقود والتضخم في المدى القصير، وأن هنالك علاقة سببية في إتجاه واحد في المدى الطويل تتجه من عرض النقود للتضخم.أوصت الدراسة بإيجاد الوسائل وأدوات لإمتصاص أثر التوسع في عرض النقود وخلق وسائل أخرى لتمويل موازنة الدولة دون الإستدانة من البنك المركزي والجهاز المصرفي يحافظ على تحقيق معدلات تضخم منخفضة ومستقرة (1).

4. دراسة إيمان عبد الغفار الطاهر (2013م):-

تستعرض الدراسة العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف في السودان للفترة (1990-2011)، حيث تهدف الدراسة الى الإحاطة بكافة الجوانب المتعلقة بسعر الصرف و معرفة أهم العوامل والمحددات التي تؤثر على سعر الصرف بالسودان في المدى الطويل وتحليلها ، كذلك محاولة الوصول لأفضل نموذج لسعر الصرف في السودان بإستخدام البيانات حتى العام 2011م.

تتمثل مشكلة الدراسة في أن هنالك صعوبة نسبية في تحقيق الإستقرار لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية المختلفة، ، نظراً لخضوع سعر الصرف للعديد منالمحددات الداخلية و الخارجية ، منها ما يستند إلى تغيرات إقتصادية بحتة ومنها ما يستند الى تغيرات غير إقتصادية. وقد حاولت الدراسة الإجابة على ما هي أهم النظريات والسياسات المفسرة لسعر الصرف وما هي أهم العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف في السودان؟

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات لتحديد العلاقة بين سعر الصرف وبقية المؤشرات الاقتصادية والمنهج التاريخي لدراسة تطور سعر الصرف في السودان.أما فيما يختص بإختبار الفرضيات يتبع البحث المنهج القياسي وذلك بإستخدام نموذج قياسي لتحديد مدى تأثير المتغيرات الإقتصادية على سعر الصرف خلال فترة الدراسة. تفترض الدراسة تأثر سعر صرف العملة الوطنية بالتغيرات التي تحدث في المؤشرات الاقتصادية وذلك على النحو التالي:-

أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي لانخفاض قيمة العملة الوطنية. وكلما تحسن الناتج المحلي الاجمالي و حجم الاحتياطيات بالنقد الاجنبي و كلما زادت قيمة الصادرات عن الواردات من

(1) -امامة مكي سعادة (2015م) "العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان" (1990-2010م) دراسة ماجستير (منشورة) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

السلع والخدمات كلما ارتفعت قيمة العملة الوطنية. وتتمثل الحدود المكانية للدراسة في من خلال استعراض جمهورية السودان فيما تتمثل الحدود الزمانية في الفترة (1990-2011م).

هذه الفصول والتحليل خلصت الدراسة الى أهم النتائج التالية:

هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم المحلي وسعر الصرف كما أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف كمتغير تابع والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي و حجم الإحتياطيات من النقد الأجنبي كمتغير مستقل. كذلك يؤثر الفرق بين قيمة حجم الصادرات وحجم الواردات سلباً على سعر الصرف اذا كان حجم الواردات أكبر من حجم الصادرات. واخيراً أوصت الدراسة بأنه لا بد من رسم سياسات نقدية ومالية متناسقة للسيطرة على التضخم وتحقيق إستقرار في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وحجم الإحتياطيات من النقد الأجنبي. وكذلك العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني بالتركيز على المشروعات المتخصصة في إنتاج الصادرات الأخرى غير البترولية الزراعة وتعددين الذهب وغيره، إضافة لضرورة النظر في إمكانية زيادة الصادرات البترولية . بعد الانفصال يجب العمل على توازن سوق النقد الأجنبي وإستقرار الأسعار وإزالة الفجوة بين السوق المنظم والسوق الموازي وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي لتتدفق الموارد للسوق المنظم والتي بدورها ستؤدي الى تحسن سعر الصرف⁽¹⁾.

5. دراسة هيثم ضيف الله أبكر أحمد (2012م): -

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة محددات سعر الصرف في السودان بإعتبارها مؤشر من مؤشرات الإقتصاد الكلي ودراسة أثر عدم إستقرار سعر الصرف على كل من الصادرات الناتجة من أجل الخروج بالنتائج والتوصيات التي تساعد في إيجاد حلول لمعالجة مشكلة عدم إستقرار سعر الصرف تمثلت مشكلة الدراسة في وجود عدد من المتغيرات التي تعتبر محددة لسعر صرف والتي توجد بينها وسعر الصرف علاقة لتبادل وتداخل حيث إنعكس تأثيرها سلباً على حركة الإقتصاد الوطني كما تمثلت أهم الفرضيات في أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف وكل من الصادرات الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، درجة الإنفتاح

⁽¹⁾ إيمان عبد الغفار (2013م) ، "دراسة أهم العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف حالة السودان" (1990-2011م)،

دراسة ماجستير (منشورة)، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا .

¹ هيثم ضيف الله أبكر، "نموذج قياسي لمحددات سعر الصرف في السودان خلال الفترة (1980م - 2011م)" ، دراسة ماجستير (غير منشورة)، 2012م.

على العالم الخارجي وتم في هذه الدراسة استخدام المنهج التاريخي والمنهج الوصفي في الجانب النظري واستخدام المنهج القياسي في الجانب التطبيقي.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها وجود علاقة طردية متبادلة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف وحجم الصادرات ووجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والنتائج المحلي الاجمالي الحقيقي وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها الإهتمام بالصادرات وتنويعها وتميئتها لأنها تمثل أهم موارد النقد الأجنبي، العمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي يعمل بدوره على تحسين سعر الصرف والعمل على توفير الإستقرار السياسي والأمني من أجل تدفق رؤوس الأموال الإستثمارية وتقليل عجز الميزان التجاري وتطوير عوامل الإنتاج من تكنولوجيا وإستثمار الطاقة البشرية وتطوير القطاع الزراعي والصناعي وتقليل تصدير الموارد الأولية التي تعكس بأثر إيجابي على سعر الصرف والتي تمكن من تطبيق سياسة تعويم سعر الصرف كما أوصت الدراسة بدراسات مستقبلية في المجال وهي نمذجة سعر الصرف في السودان وأثر تحركات رأس المال وتحويلات العاملين بالخارج على سعر الصرف.

6. دراسة زينب سعد الدين (2011م):-

تهدف الدراسة إلى قياس أثر تذبذب سعر الصرف على معدل التضخم وصادرات، وواردات السودان والوصول إلى نتائج وتوصيات تمكن من تحقيق الأهداف والإعتماد عليها في وضع السياسات ورسم الخطط وإتخاذ قرارات إقتصادية سليمة للتنبؤ بالمستقبل تمثلت مشكلة الدراسة في وجود عدة محددات تؤثر على سعر الصرف في السودان ومن ثم توضيح تأثير كل محدد منها ويتطلب ذلك تحديد المتغيرات المؤثرة على سعر الصرف وذلك في ظل منظومة معادلات آنية لتحديد الأثر المباشر وغير المباشر على المتغيرات وذلك من خلال بناء نموذج قياسي وتمثلت أهم الفرضيات في أن هناك علاقة عكسية متبادلة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم وسعر الصرف في السودان. بالإضافة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف وحجم الصادرات في السودان ويؤثر الفرق بين قيمة حجم الصادرات والواردات سلباً على سعر الصرف إذا كان حجم الواردات أكبر من حجم الصادرات توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها: وجود علاقة عكسية متبادلة

ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم وسعر الصرف في السودان ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف وحجم الصادرات في السودان العمل على تحقيق معدلات تضخم متدنية وذلك بإتخاذ السياسات التي تساعد على تقليل التضخم حتى يتمكن البنك المركزي على إستقرار سعر الصرف والعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني⁽¹⁾.

7. دراسة طارق محمد الرشيد وسامية حسن (2011م):-

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة هل التغيرات في الكتلة النقدية تساعد في تفسير التغيرات في سعر الصرف أم أن التغيرات في سعر الصرف هي التي تساعد في تفسير التغيرات في الكتلة النقدية ومن جهة أخرى الى أي مدي يتجه هذان المتغيران عبر الزمن الى التوازن، وتقتضى الدراسة أن سعر صرف الجنيه السوداني والكتلة النقدية في إطار العلاقة السببية لا يتجهان للتوازن في الأجل الطويل كما إستخدمت الدراسة منهجية الاقتصاد القياسي عن طريق إستخدام طريقة جرانجر للعلاقات السببية من خلال إجراء إختبار السكون والإستقرار والتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة بالإضافة لنموذج تصحيح الخطأ، توصلت الدراسة للنتائج التالية أن متغيرات الدراسة غير مستقرة في مستوياتها ووجود تكامل مشترك بين عرض النقود وسعر الصرف كما توصلت الدراسة أيضاً الى وجود علاقة سببية في الأجل القصير تتجه من سعر الصرف الى عرض النقود ومن عرض النقود الى سعر الصرف ولكنها لا تساعد في تفسير التغيرات في الأجل الطويل مما يدل على أنهما متباعداً عبر الزمن، أوصت الدراسة بإتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار بالإضافة الى الإهتمام بالنماذج القياسية الكمية⁽¹⁾.

ثانياً: العلاقة بين الدراسات ا

⁽¹⁾ زينب سعد الدين محمد محمود،(2011) "تقدير نموذج سعر الصرف في السودان" خلال الفترة(1979-2010)م، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

⁽¹⁾ طارق محمد الرشيد وسامية حسن محمود (2011م)، "العلاقة السببية بين عرض النقود وسعر السوداني صرف الحنية" ورقة منشورة في مجلة المصرفي الخرطوم السودان العدد رقم 60 يونيو 2013م.

الفصل الأول

ماهية التضخم وسعر الصرف في النظرية الاقتصادية

المبحث الأول: سعر الصرف في النظرية الاقتصادية.

المبحث الثاني: التضخم في النظرية الاقتصادية.

المبحث الأول

سعر الصرف في النظرية الاقتصادية

مقدمة:-

العلاقات الدولية تتضمن نوعين من التدفقات الأولى تشمل السلع والخدمات عند إنتقالها من دولة إلى أخرى من جانب المصدرين والثانية تتمثل في سداد قيمة هذه السلع من جانب المستوردين، وهذه العلاقات تشمل مكونات وعناصر عديدة منها ميزان المدفوعات حيث تنطوي على مبادلات سلعية وخدمية وبشرية ويتم جميعها بين دول مختلفة.

والعلاقات الاقتصادية الدولية تتم بتبادل تيارات سلعية أو خدمية أو رأسمالية وتنشأ عنها تيارات

ومدفوعات نقدية مقابل التيارات السلعية والخدمية والرأسمالية بين هذه الدول وإذا كان التبادل في العالم لا يتم بعملة واحدة فلكل دولة عملتها ونظامها النقدي لذا فإن التعامل مع الدول الأخرى يتطلب تحويل عملة الدولة إلى عملة دولية وهذه العلاقة تسمى صرف العملة وهو يتم من خلال ما يعرف بسعر الصرف⁽¹⁾.

أولاً: تعريف ومفاهيم سعر الصرف:

هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين. ولا يوجد إتفاق عام بين الدول المختلفة في كيفية النظر إلى سوق الصرف الأجنبي وتحديد وحدة الصرف في هذه العلاقات التقابلية بين العملات المختلفة وتقوم أغلب الدول على حساب قيمة العملات الأجنبية بوحدات قياس من العملة الوطنية، وبذلك يعرف سعر الصرف ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية غير أن هناك دول أخرى ترى أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة.

(1) طارق فاروق الحضري 2010، "الاقتصاد الدولي"، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية؛ الطبعة الأولى، ص89.

ومن الواضح أنه لا يوجد خلاف بين الطريقتين فإن سعر الصرف عرضة للتقلب و الإرتفاع والإخفاض لكن درجة هذا التقلب إنما تختلف باختلاف نظام الصرف المتبع⁽²⁾.

ثانياً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف: -

توجد هناك مجموعة من العوامل الرئيسية التي تؤثر في سعر الصرف وسنبين تأثير كل من العوامل الآتية على سعر الصرف مع إفتراض ثبات العوامل الأخرى، وسنفرض أي شي يؤدي الي زيادة الطلب على السلع المحلية بالنسبة للسلعة الأجنبية يؤدي الي رفع قيمة العملة المحلية لأن السلع المحلية سوف يستمر بيعها حتى عندما تكون قيمة العملة المحلية مرتفعة وبالمثل أي شي يؤدي إلي رفع العملة المحلية لأن السلع المحلية سيستمر بيعها إلا إذا كانت قيمة العملة المحلية منخفضة.

1. مستويات الأسعار النسبية:-

حسب نظرية تعادل القوة الشرائية عندما ترتفع أسعار السلع المحلية(مع بقاء أسعار السلع الأجنبية ثابتة) ينخفض الطلب على السلع المحلية ويتجه سعر العملة الوطنية للإخفاض حيث يمكن الإستمرار في بيع السلع المحلية بطريقة جيدة، وعلى العكس اذا إرتفعت أسعار السلع الأجنبية بحيث أن السعر النسبي للسلع المحلية ينخفض والطلب على السلع المحلية يزداد فيمثل قيمة العملة الوطنية نحو الإرتفاع مستوى السعر الأجنبي) تسبب لان السلع المحلية سيستمر بيعها حتى مع إرتفاع قيمة العملة المحلية، وفي الفترة الطويلة فإن إرتفاع مستوى الأسعار في دولة ما سيتسبب في إخفاض عملتها.

2. التعريفات الجمركية والحصص:-

إن الحواجز على التجارة الحرة مثل التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة مثلاً) والحصص (القيود على كمية السلع التي يمكن إستيرادها) يمكن أن تؤثر في سعر الصرف.

3. تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية:-

- زينب حسين عوض الله؛2003، "العلاقات الأقتصادية الدولية" الفتح للطباعة والنشر، جمهورية مصر العربية ص80.

إن الزيادة في الطلب على صادرات دولة ما يتسبب في إرتفاع عملتها في الفترة الطويلة، وعلى العكس فإن زيادة الطلب على الواردات تتسبب في إنخفاض قيمة العملة المحلية.

4. الإنتاجية: -

إذا أصبحت دولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول الأخرى فإن منظمات الأعمال في هذه الدول يمكن أن تخفض أسعار الربح المحلية، وبالنسبة لأسعار السلع الأجنبية تظل تخفض أرباحها، والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة المحلية للإرتفاع لأن السلع المحلية سيستمر بيعها أكثر من القيمة المرتفعة للسلع للعملة الأجنبية، ومع ذلك فإذا تدهورت بالنسبة للدول الأخرى فإن السلع التي تنتجها تصبح نسبياً غالية الثمن، وتميل قيمة الدولة الي الإنخفاض، ففي الفترة الطويلة كلما زادت إنتاجية دولة ما بالنسبة الي الدول الأخرى ترتفع قيمة عملتها⁽¹⁾.

5. الناتج المحلي الإجمالي GDP:-

ويعرف على انه مجموعة القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في إقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

فهو بذلك يشمل كل ما ينتج في الإقتصاد من سلع وخدمات، فالمنتجات الزراعية والصناعية في الإقتصاد ضمن الحسابات ، وخدمات تأجير المنازل والخدمات المصرفية، والسياحية والعلاجية تسجل ضمن الناتج المحلي⁽¹⁾.

6. تغير معدلات التضخم:-

بافتراض ثبات العوامل الأخرى، يؤدي التضخم المحلي الي إنخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، فيما تؤدي حالة الركود الي إرتفاع قيمة العملة، فمثلاً عندما ترتفع قيمة عملة بلد ما بنسبة 10% ويكون المستوى العام في البلدان الأخرى مستقرة، فالتضخم المحلي في هذا البلد

(1) د.عبد المجيد قوي "مدخل الي السياسات النقدية الكلية" ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004/2003، ص153.

(1) د.خالد واصف الوزني، د:احمد حسين الرفاعي ، 2000م، "مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق" الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان الاردن، ص363.

سيدفع المستهلكين الي زيادة طلبهم على السلعة الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية، وبسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد نتيجة التضخم ستقل واردات الأجانب من سلع هذا البلد، وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب على هذه العملة وهذا ما يعني أن للتضخم أثر في تغير سعر صرف العملات المختلفة.

7. التغير في معدلات الفائدة الأجنبية:-

إن إرتفاع معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين على الأمد القصير على إستبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في سوق الأجانب، إذن فإرتفاع أسعار الفائدة بالخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف⁽²⁾.

ثالثاً: وظائف أسعار الصرف: -

يتميز سعر الصرف بعدة وظائف منها:-

1. وظيفة قياسية:-

حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية وبالتالي يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية والعالمية.

2. وظيفة تطويرية:-

اي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينه من خلال دورة في تشجيع تلك الصادرات ومن جانب آخر يمكن أن تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حيث يمكن الإعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان وهنا يمكن الإستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة واليابان، فعند إرتفاع سعر صرف الدولار إيزاء الين الياباني زاد إقبال المريكيين على شراء السيارات اليابانية حيث كان ثمنها منخفض مقارنة بالسيارات الأمريكية.

⁽²⁾ بو بكر البشير 2015 "اثر سعر الصرف في الاستثمار الاجنبي في السودان" خلال الفترة (2014-2015م)، رسالة ماجستير (منشورة) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص 16.

3. وظيفة توزيعية:-

اي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الأقتصاد الدولي وذلك بفعل إرتباطة بالتجارة الخارجية حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين بلدان العالم⁽¹⁾.

رابعاً: أهداف سعر الصرف⁽¹⁾:-

1. تخفيض التضخم:

يؤدي تحسن سعر الصرف الي إنخفاض مستوى التضخم وتحسن في مستوى تنافسية المستويات، وعلى المدى القصير يكون للإنخفاض في تكاليف الإستيراد أثر إيجابي على مستوى التضخم.

2. تخصيص الموارد:-

يؤدي سعر الصرف الحقيقي الي تحويل الموارد الي قطاع السلع الدولية الموجهة للتصدير، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابل للتصدير.

3. توزيع الدخل:-

يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية فعند إرتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد اولية او زراعية) نتيجة إنخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح على أصحاب رؤوس الأموال بينما تتخفف القدرة الشرائية للعمال، والعكس عند إنخفاض سعر الصرف الرسمي فإن ذلك يؤدي الي إرتفاع القدرة الشرائية للأجور.

4. تنمية الصناعات المحلية:-

يمكن للبنك المركزي تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعات الوطنية مما يشجع الصادرات. كما أن تخفيض العملة من قبل البنك المركزي يحمي السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات⁽¹⁾.

(1) عرفان تقي الحسيني "التمويل الدولي" دار مجدلاوي، الطبعة الاولى، عمان، 1999م، ص147.

خامساً: أنواع سعر الصرف: -

1. من حيث عدد اسعار الصرف:-

أ. سعر الصرف الموحد:-

يتم تحديد سعر الصرف إداري رسمي يومياً، ويكون موحداً لجميع المعاملات مقابل العملات الأجنبية، تحده السلطات النقدية على أساس السعر الحقيقي، لكن بالزيادة قصد تشجيع الصادرات ودخول رؤوس الأموال الأجنبية والحد من الواردات.

ب. اسعار الصرف المتعددة:

تستطيع السلطات النقدية ممارسة الرقابة على الصرف الأجنبي من خلال نظام سعر الصرف المتعدد، أي تحدد أسعار صرف متعددة لعملتها تنطوي على التفاضل أو المحاباة كأن يكون هذا السعر مرتفع لطالب العملة الأجنبية لغرض إستيراد السلع الكمالية ومنخفض أو تشجيعي لطالبي العملة لغرض إستيراد السلع الضرورية كالغذاء والدواء.

إلا أنه يؤخذ على هذا الأسلوب صعوبة إدارته لأنه يضع عدة أسعار صرف العملة وهذا أصعب من إعتداد سعر موحد⁽¹⁾.

2. من حيث أسعار الصرف المباشرة وغير المباشرة:-

أ. أسعار الصرف المباشرة:

فهي عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية.

ب. أسعار الصرف غير المباشرة:-

يتم التعبير عن قيمة العملة الأجنبية بوحدات من العملة المحلية⁽²⁾.

⁽¹⁾صلاح الدين احمد يوسف 2014 "تغيرات سعر الصرف واثرها في الإستثمار الأجنبي في السودان" (2000-

2012)"رسالة ماجستير، جامعة النيلين ص15.

⁽¹⁾مسكة بلخير، 2017م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بعنوان "اثر تقلبات اسعار اسعار الصرف على التوازن الاقتصادي" خلال (1990-2012)م، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ص5.

3. من حيث تقلبات سعر الصرف:-

أ. سعر الصرف الإسمي: -

يعرف سعر الصرف الإسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، وهو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر. ويتم تحديدها تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن أن يتغير سعر الصرف تبعاً لتغير الطلب والعرض

ب. سعر الصرف الحقيقي: -

يعطى سعر الصرف الحقيقي من خلال العلاقة بين أسعار السلع المحلية مع السلع الأجنبية، ويتم تعميم جميع السلع والخدمات التي يشملها إقتصاد ما، وبالتالي يتم الحصول على سعر الصرف الحقيقي من خلال تعديل سعر الصرف الإسمي للمستوى العام للأسعار في الخارج مع المستوى العام للأسعار الجارية⁽¹⁾.

4. أنواع أخرى:-

أ. سعر الصرف الثابت: -

وهو أن تحتفظ الدولة بسعر صرف محدد بحيث يقوم البنك المركزي ببيع وشراء العملات الأجنبية به، وفي الواقع فإن هذا يتم بتحديد كل دولة بسعر عملتها مقابل العملة الأجنبية ويكون البنك المركزي على إستعداد للتدخل في اي وقت من ناحية والطلب ليمنع تغير سعر عملته من المستوى المحدد لها.

ب. سعر الصرف المعدل: -

بموجب هذا النظام يمكن للبنوك أن تتدخل وتعديل سعر صرف العملة متى ما اتضح لها أن ذلك السعر ليس هو السعر الواقعي (سعر التوازن).

ج. سعر الصرف المرن: -

(2) المرجع السابق ص6.

(1) المصدر الأنترنت: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة <https://ar.m.wikipedia.org> زمن الولوج 2018\6\8.

بعد إنهيار سعر الصرف المعدل للبنوك المركزية تحولت معظم الدول الي نظام سعر الصرف المرن حيث يحدد بواسطة العرض والطلب بحيث إذا إنخفض الطلب على الدولار الأمريكي مثلاً بسبب إرتفاع البضائع الأمريكية فإن ذلك يقلل من معدل تبادل الدولار المريكي مقابل العملات الأخرى⁽²⁾.

سادساً: النظريات التي تفسر سعر الصرف: -

يقصد بنظريات سعر تحديد الصرف، النظريات التي تفسر العوامل التي تقف وراء تحديد سعر صرف عملة معينة سواء بالذهب أو بالعملات الأخرى عند حدٍ معين، وهل هي:

1. نظرية كمية النقود: -

تفسر هذه النظرية التغيرات في سعر الصرف بناء على كمية النقود فزيادة الكتلة النقدية في بلد ما يؤدي الي زيادة الأسعار في هذا البلد وكنتيجة فإن صادراته ستقل في مقابل ارتفاع الواردات بسبب ارتفاع مستويات الأسعار في السلع والخدمات فيه مقارنة بالبلاد الأخرى ما يعني الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية وانخفاض الطلب على العملة المحلية وهذا الوضع يؤدي الي إرتفاع اسعار صرف العملة الأجنبية مقارنة بالعملية المحلية أي انخفاض سعر صرف العملة المحلية.

2. نظرية تعادل القوة الشرائية: -

في العقد الثاني من القرن العشرين نشر الاقتصادي السويدي (كوستاف كاسل) نظريته التي نالت شهرة واسعة حتى يومنا هذا عن حركات وتقلبات أسعار الصرف وما يتمخض عنها من حالات التضخم والاضطراب الاقتصادي ، وتتخلص هذه النظرية بالقول بان هنالك علاقة بين سعر صرف العملة مقابل العملات الأخرى ، وبين القوة الشرائية لكل من هذه العملات، فإذا كان الريال السعودي مثلاً يستطيع ان يشتري وحدة واحدة من السلعة X ، بينما يستطيع الدولار الأميركي أن يشتري ثلاث وحدات من نفس السلعة وفي نفس السوق ، عندئذٍ يقال بان سعر صرف الريال السعودي يعادل ثلث سعر الدولار ، او بالعكس يمكن القول بان الدولار الواحد يعادل ثلاثة ريالات.

⁽²⁾حاتم سعيد احمد سعيد ، 2006م، "تمونج قياس لميزان المدفوعات في السودان"، بحث ماجستير، دراسة (غير منشورة) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص9.

تقييم النظرية: -

النظرية عبارة عن تعبير رياضي لأسعار السلعة الواحدة بعملات مختلفة وهي اقرب للبيديهية منها الى النظرية الاقتصادية.

ركزت على العوامل النقدية في تفسير سعر الصرف، فيما أغفلت الجوانب الحقيقية والهيكلية مثل حالة الميزان التجاري وحركات رؤوس الأموال وما الى ذلك.

لم تفسر النظرية العوامل التي حددت سعر صرف العملة أي قوتها الشرائية وإنما ركزت على علاقة هذه العملة بالعملات الأخرى.

3. نظرية ميزان المدفوعات: -

بما إن سعر الصرف هو الوجه الآخر لميزان المدفوعات، فان هذه النظرية تشير الى ان سعر صرف عملة أية دولة هو مرتبط بحالة ميزان مدفوعات الدولة تلك ، فاذا كان وضع الميزان في حالة تسير نحو التحسن في الجانب الدائن فان سعر صرف العملة يميل نحو الارتفاع، وبالعكس من ذلك في حالة العجز.

تقييم النظرية:

بالرغم من العلاقة الأكيدة بين سعر صرف العملة وميزان المدفوعات، إلا إن اتجاه هذه العلاقة غير ثابت ، فتارة يكون سعر الصرف هو المتغير المستقل الذي يؤثر على اتجاه الصادرات الاستيرادات ومن ثم على الميزان ، ومرة أخرى يكون العكس هو الصحيح.

ان اغلب الدول اليوم هي التي تحدد وتتدخل في تحديد سعر الصرف ولا تترك الحبل على غارب ميزان المدفوعات⁽¹⁾ .

4. نظرية تعادل أسعار الفائدة: -

قام بصياغة هذه النظرية كينز عام 1923م، وقد وضع في تصوره الهدف الذي تلعبه حركات رؤوس الأموال وفي تحديد سعر الصرف فهي تربط تغيرات سعر الصرف بتغيرات معدلات الفائدة الموجودة في مختلف العملات.

(1) د.حالد المرزوك "سوق الصرف الأجنبي" كلية الإدارة والإقتصاد. قسم العلوم المالية والنقدية، ص69. جامعة بابل.

وترى هذه النظرية أن ارتفاع سعر الفائدة في دولة ما مقارنة بالدول الأخرى يؤدي الي جذب رؤوس الأموال الأجنبية لإستثمارها في هذه الدول بهدف الحصول على ارباح مما يؤدي الي زيادة الطلب على عملة هذه الدولة وبالتالي ارتفاع قيمتها الخارجية.

وحسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك التي يمكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم للأموال في الدول أي معدلات الفائدة اكبر من تلك السائدة في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل.

5. نظرية الأرصدية: -

يمثل طرف الإيرادات في ميزان المدفوعات طلباً على العملة الوطنية بالعملات الأجنبية في حين يمثل جانب المدفوعات عرضاً للعملة الوطنية طلباً للعملات الأجنبية، وترى هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على اساس ما يطرأ على ارصدة موازين المدفوعات من تغير.

فإذا كان رصيد ميزان المدفوعات لدولة ما موجباً بمعنى زيادة الصادرات عن الواردات فهذا يدل على زيادة الطلب للعملة الوطنية بالعملات الأجنبية مما يؤدي الي ارتفاع قيمتها الخارجية.

أما إذا كان ميزان المدفوعات في حالة توازن مما يعني حصول توازن في عرض العملة المحلية والطلب عليها وهذا يؤدي الي ثبات القيمة الخارجية للعملة المحلية.

6. نظرية الإنتاجية: -

تعتبر هذه النظرية ان سعر صرف دولة ما يتحدد على أساس كفاءة وقدرة جهازها الإنتاجي فالزيادة في عملية الإنتاج سواء إنتاجياً زراعياً او صناعياً يرفع من مستويات المعيشة وزيادة إنتاجية تؤدي الي زيادة الصادرات وبالتالي القيمة الخارجية للعملة المحلية والعكس صحيح.

فإذا تدخلت الحكومة في تحديد اسعار الصرف يصبح الإعتماد في هذه النظرية في تحديد سعر الصرف خاطئ مثل ماحدث في المانيا سنة1924م حيث كان إنتاجها نتيجة لظروف الحرب والقيود المفروضة وكانت القيمة الحقيقية للجمارك اكثر من قيمتها الحقيقية ، مما ادى الي ارتفاع السلع وخدمات الألمانية وصعوبة التصدير مقابل ارتفاع الواردات وقد تستطيع إصلاح شؤونها

الإقتصادية عن طريق تخفيض القيمة الخارجية للعملة فتقبل الدول الأخرى على شراء سلعها مما يساعدها في تحقيق التوازن النقدي والإقتصادي⁽¹⁾.

7. نظرية المرونة: -

تفسر هذه النظرية التغيير الكبير لسعر الصرف الحقيقي ، على أنه راجع الي ضعف المرونة السعرية للتجارة الخارجية.

ولقد حاول الإقتصاديون في ما بعد الحرب العالمية الثانية رفع مرونة التجارة الخارجية ، بربط² المعاملات التجارية بين الدول بعملة الذهب ، التي تجعل من سوق الصرف أكثر إستقراراً فالنظام السائد في تلك الفترة كان موافقاً لهذه النظرية.

ولقد طور (ألكسندر) هذه النظرية بإدخال الناتج عن المرونة على الدخل ، فمثلاً دولة إنخفضت صادراتها فإن التعديل الواجب حدوثه في ميزان المدفوعات لا يحدث إضافة الي إنخفاض الدخل، واعتبر (كرومغمان) أن التغيير الكبير في أسعار الصرف، ناتج عن عدم إستجابة أسعار الصادرات للتغيرات الحادثة في الأسعار المحلية، والي تغير الإستثمارات في القطاع الإنتاجي المخصص للصادرات ، لكون هذين السببين يضعفان من مرونة الصادرات والواردات، بحيث لايتحقق شرط "مارشال - ليرنر" في المدى القصير.

يقيس مفهوم المرونة سعر الصرف التوازني الذي يعطي ميزاناً تجارياً متوازناً، ويحدد سعر الصرف التوازني على أساس المعدل الذي يكون فيه سوق الصرف متوازناً، أو عند مستوى مستدام مقبول من الإختلال في الميزان التجاري⁽¹⁾.

⁽¹⁾علاء الدين عماري وحكيم يوناصري ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي(ل م د)2016م بعنوان "أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري" جامعة العربي التبس - تبسة.كلية العلوم الإقتصادية .

⁽¹⁾مطبوعة مقياس: "إقتصاد معدلات الصرف" ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة ماي قالمة ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .

المبحث الثاني التضخم في النظرية الاقتصادية

أولاً: تعريف التضخم ومفهومها: -

معدل التضخم هو المعدل الذي يؤدي الي زيادة المستوى العام للأسعار مما يؤدي الي انخفاض القوة الشرائية الخاصة بالعملة⁽¹⁾.

يعرف التضخم على انه الارتفاع المستمر و الملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما⁽²⁾.

والبعض يتكلم عن التضخم في الأسعار بمعنى قد ارتفعت ارتفاعاً غير عادياً ولا طبيعي، والبعض الآخر يتكلم عن التضخم في الدخل او في الجزء من الدخل القومي ، كالتضخم في الإيجور او الأرباح مما يعني ان أجور والأرباح قد ارتفعت ارتفاعاً غير طبيعي على حساب دخول عوامل الإنتاج الأخرى.

ويرى بعض الإقتصاديين ان صعوبة تعريف التضخم ترجع الي سببين رئيسيين هما: -

الأول: - ان التضخم لا يعتبر ظاهرة واحدة بل هو مجموعة من الظواهر لكل منها صفه او صفات.

الثاني: - أن انواع التضخم المختلفة التي تمثل مجموعة من الظواهر قد لا تتفق مع بعضها البعض بل هناك احتمال لتعارضها وتضادها ، فالتضخم الداخلي مثلاً قد لا يعني بالضرورة تضخمها نقدياً أي زياده في المعروض من النقود وكذلك قد يتضمن التضخم النقدي تضخماً سعرياً ، أي زياده في مستوى الأسعار⁽³⁾.

ثانياً: انواع التضخم: -

يمكننا الاعتماد عدد كبير من المعايير والأسس للتمييز بين الأنواع المتعددة والمختلفة للتضخم ومنها:

⁽¹⁾ www.mawdoo3.com الأنترنترنت تاريخ الدخول 2018/4/26.

⁽²⁾ د. خالد الوزني، مرجع سابق ، ص 249.

⁽³⁾ الأنترنترنت تاريخ الدخول 2018/7/15 www.elpassair.ne

1. من حيث العلاقة مع الدولة: -

أ. التضخم الطليق (المكشوف): -

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع واضح في الأسعار دون تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الأرتفاعات او التأثير فيها، مما يؤدي الي تفشي هذه الظاهرة التضخمية والتسارع في تراكمها فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة اكبر من المتداول من العرض النقدي.

ب. التضخم المقيد (المكبوت): -

في هذا النوع من التضخم تحدد الدولة المستويات العليا للأسعار حتى لا تتعدى الحد الأقصى في ارتفاعاتها، فدور الدولة هنا يتمثل في منع استمرارية الأرتفاعات السعرية واستفحالها، إذ أن الظواهر التضخمية تبقى موجودة، ويكون هدف الدولة هو الحد من الحركات التضخمية المتفشية واستفحال آثارها في المجتمع، عن طريق إجراءات متعددة مثل تجميد الأسعار، الرقابة على الصرف، تثبيت اسعار الفائدة وغيرها.

2. من حيث حدود التضخم: -

أ. التضخم الزاحف: -

يتسم هذا النوع بارتفاع بطئ في الأسعار ويحدث على مدى فترة طويلة من الزمن نسبياً ويحدث عندما يزداد الطلب الكلي زيادة بسيطة ومستمرة في حدود 2% سنويا دون ان يقابلة زيادة في العرض الكلي فيؤدي الي ارتفاع الأسعار.

ب. التضخم الجامح: -

وهو اشد انواع التضخم أثارا وضررا على الأقتصاد الوطني، ويكون اذا كان تزايد الأسعار النقدية يتم بمعدلات مرتفعة خلال فترة زمنية قصيرة، حيث تتوالى ارتفاعات الأسعار دون توقف، وبسرعة قد تصل الي 50% سنويا او اكثر، فتفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيم؛ مما يدفع بالسلطات الحكومية الي التخفيض من قيمتها ويؤدي هذا الي انهيار العملة الوطنية.

3. من حيث العلاقات الدولية: -

أ. التضخم المستورد: -

يظهر هذا النوع في الأقتصاديات الصغيرة والمفتوحة ويحدث نتيجة ارتفاع اسعار السلع والخدمات النهائية (الأستهلاكية) المستوردة حيث تستورد الدول بذلك التضخم من الخارج.

ب. تضخم التكاليف: -

يحدث نتيجة لارتفاع السلع الأولية وعناصر الأنتاج محلية كانت او مستوردة مما يؤثر على ارتفاع اسعار السلع والخدمات.

ج. التضخم الأصيل: -

يحدث هذا التضخم حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة في معدلات الأنتاج مما ينعكس على ارتفاع اسعار السلع⁽¹⁾.

4. من حيث الزمن (2):-

أ. تضخم وقت الحرب: -

في حالة الحرب توجه كثير من السلع والخدمات الى مناطق القتال وهذه العملية تجعل العرض الكلي للسلع ينخفض مما يخلق فجوة تضخمية.

ب. تضخم ما بعد الحرب: -

وهو عبارة عن مخلفات الحرب ويحدث هذا النوع من انواع التضخم عندما يزداد الدخل المتاح للمجتمع وذلك على اثر الغاء ضرائب الحرب في الفترة التالية لها كما ان هذا كما ان هذا النوع يظهر نتيجة لقيام الحكومة بتسريح الجيش بعد نهاية الحرب مع الأحتفاظ بجيشها الشرعى تكون الحكومة مضطرة للبحث عن وظائف جديدة للجيش الاحتياطى فى الخدمة المدنية واصدار نقود جديدة مما يؤدي الي رفع المستوى العام للاسعار.

ج. تضخم وقت السلم: -

(1) امامة مكي محمد السيد وطارق الرشيد "العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان" مجلة العلوم الأقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

(2) احمد مبارك ازرق احمد عمر "قبايس اثر بعض المتغيرات الأقتصادية على التضخم في السودان" خلال الفترة (1980-2014)م، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

يقصد به ارتفاع الاسعار خلال فترة عادية اى وقت السلم عادة ما يحدث نتيجة واصدار زيادة انفاق الحكومة على المشروعات الرأسمالية ففي خلال فترة تنفيذ الخطة الاقتصادية يزداد الانفاق الحكومي وقد ترتفع الاسعار تبعا لذلك ، بمجرد ان تبدأ تلك المشروعات الرأسمالية اكلها تتلاشى الأسعار الخفيفة وينقص التضخم.

ثالثاً: آثار التضخم(1):-

1. آثار التضخم على إعادة توزيع الثروة:-

يمكن التمييز هنا بين أصحاب الثروات المادية (الحقيقية) وأصحاب الثروات المالية وتأثيرالتضخم على كل منهم فأصحاب الثروات المالية ونتيجة التضخم فإنهم سيخسرون جزء من القيمة الحقيقية لأصولهم نتيجة ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية لهذه الأصول أو الدخل فمثلاً يستفيد المقترضون من التضخم ويتضرر المقرضون وذلك لأن المقترض يسدد نفس القيمة الإسمية من القرض الذي أقرضه في المستقبل وهذه القيمة لن توفر للمقرض نفس العدد من السلع والخدمات كما كانت في الماضي ، ويؤثر التضخم على المودعين في المصارف ، أما أصحاب الثروة المادية الحقيقية فإن التضخم سيزيد من قيمة استثماراتهم.

2. آثار التضخم على الاستهلاك والادخار:-

إن الارتفاع المستمر في الأسعار ومع ثبات الدخل النقدي سيقبل من القوة الشرائية لهذه الدخول وبالتالي سيتجه ادخار الأفراد إلى التناقص للمحافظة على مستوى الاستهلاك وقد يدفع ذلك أصحاب المدخرات السابقة إلى توجيه مدخراتهم إلى أصول أكثر أمناً مثلاً الأصول المادية كالسلع المعمرة والذهب ونتيجة لذلك سيزداد الميل الحدي للاستهلاك على الادخار وسيؤثر ذلك سلباً على الاستثمار ونمو الناتج القومي الحقيقي.

3. آثار التضخم على الإنتاج: -

إن استمرار التضخم على المدى البعيد سيلحق آثار ضارة بالإنتاج وذلك لأنه يضعف ثقة الأفراد في قيمة نقودهم ويزيد من ميلهم الاستهلاكي والاحتفاظ بثروات مادية على حساب

(1) اكرم حداد - مشهور هذلول، 2005م ، "النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري" ، عمان: داروائل النشر ص-ص195-196.

الدخول النقدية السائلة لديهم وسيتجه المنتجين في نفس الوقت الى زيادة شراء المواد الأولية والسلع الإنتاجية اللازمة لتشغيل مصانعهم وبحجم يفوق الاحتياج الفعلي لأعمالهم وباستمرار ذلك ومع تزايد الطلب على السلع المعمرة سيؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على المنتجات ثم إلى انخفاضه لمستويات متدنية.

4. آثار التضخم على ميزان المدفوعات: -

يعمل التضخم على زيادة رغبة الأفراد والمنشآت بالحصول على السلع الأجنبية الرخيصة مقابل السلع المحلية المرتفعة الثمن ، وهذا يؤدي بدوره إلى تشجيع المستوردات الأجنبية من الخارج ، ويتبع ذلك ضعف موقف المصدرين المحليين نتيجة ارتفاع سعر السلع المحلية وضعف منافستها للسلع الأجنبية في الخارج والنتيجة تؤدي الى تقليل حجم الصادرات الى الخارج.

5. الآثار الاجتماعية للتضخم:-

إن انخفاض القوة الشرائية للأفراد أصحاب الدخل المحدود والأجور الثابتة وارتفاعها بالمقابل لفئات أخرى ، سيعمق من الاختلال والتوازن الاجتماعي بين الأفراد ، وسيتبع ذلك ظهور العديد من السلوكيات الاجتماعية المرتبطة بالأبعاد الاقتصادية كالرشوة والسرقة والتهرب الضريبي والجمركي وإلى تدني ولاء الموظفين لمنشاتهم وأعمالهم والبحث عن فرص أخرى للكسب المشروع أو غير المشروع وإلى تدني إنتاجية العمل بسبب إحساسهم بعدم عدالة الأجور ويترتب على ذلك كله تراجع الدولة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي معاً وتعميق المشكلات الاقتصادية السائدة فيه.

6. الآثار السياسية للتضخم(1):-

نسبة لانخفاض دخول الطبقة الفقيرة يحدث التذمر بينها فتتحرك النقابات تحركاً سالباً، تجاه الوضع السياسي القائم ، فيتهيأ الجو للانقلاب من رجال الجيش لتغيير نظام الحكم وقد حدث ذلك في كثير من دول العالم .واشهر اثر سياسي للتضخم هو ما حدث بين الحربين العالميتين عندما ارتفعت اسعار السلع ارتفاعاً جنونياً وفقدت في الجانب الاخر

(1) حسن عبدالله محمد(2016م) ، "دراسة دور الإستثمار الأجنبي المباشر واثر معدلات التضخم على القطاع الزراعي في السودان (2000-2015م)" ،دراسة ماجستير (منشورة)،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

النقود قيمتها في المانيا مما ادي الي مجئ هلتز الي الحكم في ألمانيا واشعاله لنار الحرب مرة اخري.

رابعاً: أسباب التضخم: -

التضخم يعني الإرتفاع العام للأسعار ويصنف الإقتصاديون أسباب إرتفاع الأسعار ونشوء التضخم الي:

1. التضخم الناشئ عن الطلب:-

المستوى العام للأسعار يميل نحو الإرتفاع كلما زاد الطلب الكلي الفعال أو حجم الإنفاق الكلي للمجتمع .

2. التضخم الناشئ عن التكاليف:-

يميل المستوى العام للأسعارالي الإرتفاع كلما ارتفع المستوى العام لتكاليف الإنتاج في فترة زمنية محددة مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها.

3. التضخم نتيجة الربح:-

شئٌ بديهي أن ترتفع أسعار السلع والخدمات كنتيجة لرفع معدلات الربح التي يريد أن يحققها المنتج.

4. التضخم الهيكلي:-

يحدث نتيجة لحدوث زيادة غير متوازنة في الطلب وزيادة التكاليف في الصناعات الرئيسية3.

خامساً: نظريات التضخم: -

التضخم أصبح مهدداً اقتصادياً في معظم اقتصاديات العالم وكما هو معروف فإن التضخم يؤثر على كافة القطاعات الاقتصادية.

فإننا في هذا الجزء من البحث نتناول النظريات المفسرة للعملية التضخمية:

1. النظرية الكلاسيكية في النقود (نظرية كمية النقود): -

³ كروين ، ترجمة محمد عزيز ، "التضخم" ، دار النشر: جامعة قارونس،1981م ، ص 56.

تهدف هذه النظرية إلى تفسير كيف يتحدد المستوى العام للأسعار والتقلبات التي تحدث فيه كمية النقود هي عامل أساسي وراء قيمتها، تعتمد هذه النظرية على دراسة فيشر للعلاقة بين إجمالي كمية النقود (عرض النقود) وإجمالي الإنفاق على العمليات الإنتاجية النهائية PT، تدرس هذه النظرية من جانبين: -

أ. المنهج الأول: (معادلة المبادلات):-

ترجع صيغة المعادلة الأولية والأكثر شهرة إلى العالم الاقتصادي الأمريكي إرفيخ فيشر التي صاغها في الصورة الآتية:

$$MV = PY$$

حيث أن:-

M: كمية النقود المتداولة.

V: سرعة تداول (دوران النقود).

Y: حجم الناتج الذي يمثل حجم المعاملات الاقتصادية.

P: المستوى العام للأسعار.

ومن العلاقة السابقة يمكن صياغة العلاقة التالية:

$$V \div Y = P \div M$$

وقد ادعى فيشر، بأنه في حالة ثبات حجم الناتج وسرعة دوران النقود فإن المستوى العام للأسعار سوف يتغير طبقاً لمعدل الزيادة في الطلب، ومن ثم فإن معدل التضخم سوف يتناسب تماماً مع درجة زيادة الطلب.

تنظر هذه النظرية إلى المستوى العام للأسعار على أنه دالة في كمية النقود، يتناسب التغير في قيمة النقود تناسباً عكسياً مع التغير في كميتها، وأن التضخم ليس إلا الزيادة المحسوسة في عرض النقود، وافترض فيشر ثبات سرعة دوران النقود في الأجل القصير.

وتفترض هذه النظرية أن النقود ليس إلا وسيطاً للتبادل وأن التغير في كمية النقود لا يؤثر على حجم الإنتاج وأن الزيادة في كمية النقود تذهب مباشرة نحو الإنفاق وبالتالي لا يحتفظون الأفراد بالنقود.

ب- المنهج الثاني: معادلة الأرصد النقدية (مدرسة كمبردج):-

هناك علماء حاولوا تفسير هذه الظاهرة وهم الفرد مارشال وبيجو وروبرتسون وهايك وهوتري، والفكرة الأساسية التي تميزها عن معادلة المبادلات لإرفيخ فيشر هي إدخالها فكرة الطلب على النقود، أي حجم الأرصد التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها لأغراض المعاملات.

فإن الطلب على النقود في الاقتصاد القومي سوف يمثل نسبة معينة (K) من إجمالي الدخل النقدي أي ان:

$$M = K .PY$$

حيث أن: -

M: حجم المعروض من كمية النقود.

K: الرصيد النقدي الذي يرغب الأفراد الاحتفاظ به.

PY: الحجم الكلي للمبادلات.

وهذه المعادلة تتدعي أن المستوى العام للأسعار يكون مستقراً إذا كانت الكمية المطلوبة من النقود تساوي الكمية المعروضة منها، فقد افترض أنصار معادلة كمبردج ثبات الطلب على النقود في الأمد القصير.

إن المستوى العام للأسعار الذي يسود في أي لحظة يتحدد بناء على التوازن الذي يحدث بين كمية النقود المطلوبة وكمية النقود المعروضة، وأن مستوى الأسعار يظل مستقراً.

إن التضخم كما تراه معادلة كمبردج، ليس إلا دالة في فائض الطلب الذي يحدث في الاقتصاد القومي نتيجة لانخفاض الذي يطرأ على طلب الأفراد على النقود، ومعنى فائض الطلب هو أن الأفراد تكون لديهم المقدرة الشرائية والرغبة في طلب كمية من السلع والخدمات التي تزيد عن العرض الحقيقي لهذه السلع والخدمات وذلك عند مستوى الأسعار السائدة في لحظة معينة وهذا الفائض لا بد وأن يزول ضغطاً على العرض، فتتجه الأسعار نحو الارتفاع. إن هذه النتيجة هي نفس النتيجة التي توصل إليها فيشر والتي تنص على أن التغيير في المستوى العام للأسعار يتناسب عكسياً مع التغيير في حجم الرصيد النقدي⁽¹⁾.

(1) رحاب عبدالرحمن السابر(2015م)، " دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان (2000-2013م)، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ص28-29.

2. النظرية الكينزية: -

ترجع هذه النظرية إلى العالم الاقتصادي اللورد كينز الذي ظهر في عام 1936م يستند التحليل الكينزي على التقلبات في الإنفاق القومي (الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي) كمحدد رئيسي لمستوى الأسعار والتوظيف ، بدلاً من التقلبات التي تحدث في كمية النقود ، وهي بذلك تفسر كيفية تحديد المستوى العام للأسعار بوسائل مختلفة عن تلك التي استندت إليها النظرية الكمية.

وهذه الوسائل تتبلور في التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي (مستوى التشغيل) ولبيان هذا التفاعل على المستوى العام للأسعار يفرق كينز بين حالتين: الأولى، حالة ما قبل وصول الاقتصاد القومي إلى مستوى التوظيف الكامل ، والثانية حالة ما بعد الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل، وتمثل خصائص الحالتين في الآتي:

الحالة الأولى:-

ففي الحالة الأولى، أي حالة ما قبل وصول الاقتصاد القومي إلى مستوى التوظيف الكامل حيث لا تكون الأجهزة الإنتاجية والموارد الاقتصادية المختلفة قد وصلت إلى أقصى طاقتها في الإنتاج، نجد أن الزيادة التي تحدث في الطلب ستتحج في إحداث زيادة مناظرة في عرض السلع والخدمات ، حيث يتمخض عن زيادة الطلب الفعال زيادة حركة المبيعات في الأسواق وزيادة أرباح المنتجين مما يغريهم على زيادة تشغيل طاقاتهم الإنتاجية المعطلة، ومن ثم لا يتوقع أن تأتي الزيادة في حجم الطلب الفعال بزيادة محسوسة ، يعتد بها في الأسعار. ومع ذلك فإنه ما أن تسير عجلة التوظيف للأمام وتشغل الطاقات الإنتاجية المعطلة وتوظف الأيدي العاملة العاطلة في فروع الإنتاج المختلفة فإنه من المتوقع أن تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور وحتى ولو لم يكن الاقتصاد القومي قد وصل بعد إلى مرحلة التوظيف الكامل ويدعي كينز أن هذا النوع من التضخم يبدأ في الظهور قبل الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل ويطلق عليه كينز التضخم الجزئي ، وينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة لظهور الاختناقات أو المآزق التي تنشأ بسبب نقص بعض العناصر الإنتاجية في بعض قطاعات الاقتصاد القومي مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها . كما ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة لضغط نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور والمرتبات بطريقة لا تتناسب مع معدل زيادة الإنتاجية.

الحالة الثانية:

ففي حالة التوظيف الكامل ، حيث تكون الأجهزة الإنتاجية والموارد الاقتصادية المختلفة قد وصلت إلى أقصى طاقتها في الإنتاج ، ويدعي كينز أن أي زيادة في الطلب الكلي لن تنجح في إحداث زيادة مماثلة في العرض الحقيقي للسلع والخدمات ، حيث أن مرونة السلع والخدمات تبلغ الصفر تماماً عند منطقة التوظيف الكامل . ومن ثم فإن الزيادة التي تحدث في الطلب الفعال فسيتمخض عنها ارتفاعات تضخمية في الأسعار.

فإنه طبقاً لهذه النظرية ليس من الضروري أن يتمخض عن زيادة كمية النقود، بعد الوصول، إلى نقطة التوظيف الكامل ارتفاع في مستوى الأسعار. فقد يصاحب الزيادة في كمية النقود زيادة في ميل الأفراد للادخار والاكتمال بحيث لا يؤدي ذلك إلى ارتفاع حجم الطلب الفعال وقد وصل كينز إلى أن التغير في كمية النقود لا يعتبر عنصراً فعالاً في تحديد مستوى الأسعار وذلك على عكس ما تقرر نظرية النقود.

يعتبر التضخم من وجهة نظر كينز هو زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار.

تفسير التضخم بالبلاد المتخلفة بين النقديين والهيكلين: -

1. يرى الهيكلين أن ظاهرة التضخم عموماً في البلاد المتخلفة أنها ظاهرة اقتصادية اجتماعية ترجع إلى الاختلالات الهيكلية الموجودة بالدول المتخلفة، وهي اختلالات تلتصق بأوضاع التخلف وتحديات النمو، وبطبيعة عملية التنمية نفسها نجد أن النظرية الكمية صحيحة في النظم الاقتصادية المتخلفة.

2. أما النقديين يرون أن التضخم في الدول المتخلفة إنما يرجع إلى الإفراط في إصدار النقود، فتطبيق نظريات التضخم في البلدان النامية لا يفيد ، فهذه النظريات تتطلب وجود اقتصاد رأسمالي حر وأسواق مالية ونقدية ذات كفاءة عالية وهذا الوضع غير موجود في البلدان

المتخلفة، فالنظرية الكينزية تصلح في الدول الإقتصادية المتقدمة بسبب مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على التحرك لسد زيادة الطلب الناتج عن زيادة عرض النقود⁽¹⁾.

3. نظرية التوقعات (المدرسة السويدية): -

ترجع هذه النظرية الي(ليندبرج، ليندال، ونبت هانت) في عام (1930م) وترى هذه المدرسة أن للتوقعات أهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم ، فإن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على مستوى الدخل ، إنما تتوقف على العلاقة ما بين خطط الاستثمار وخطط الادخار، ويؤدي عدم التساوي بين الادخار المتوقع والاستثمار المتوقع الي تقلب مستوى الأسعار، حيث أنه إذا زاد الاستثمار المخطط عن الادخار المخطط فإن ذلك يعني أن الطلب أكبر من العرض ويؤدي هذا الي ارتفاع مستوى الأسعار .ويؤدي ارتفاع مستوى الأسعار إلى عدم تحقق بعض خطط الشراء ، سواء كان ذلك في مجال أسواق السلع أم في مجال أسواق عوامل الإنتاج ، ويرى أنصار هذه النظرية عندما ترتفع الأسعار فإن المنتجين يحققون في هذه الحالة بعض الدخل غير المتوقعة لأن خطط الشراء أكبر من خطط الإنتاج التي قرروا تنفيذها وعلى هذا فإن الاختلاف بين الادخار المخطط (أو الاستثمار المخطط) والاستثمار المتحقق، (أو الادخار المتحقق) ينعكس في وجود فجوة في أسواق السلع (فائض الطلب) وفجوة في أسواق عوامل الإنتاج (فائض الطلب) ووجود دخول غير متوقعة للمنتجين.

هذا التفكير يعطي التوقعات أهمية محورية في تفسير الفجوة التضخمية وتدخل في تحليلها السوقين المالي والنقدي، وينتهي بالمعادلة الرئيسية التالية: -

الاستثمارات قبل وقوعها - المدخرات قبل وقوعها = فائض الطلب على عوامل الإنتاج +

فائض الطلب على السلع = فائض عرض النقود + فائض عرض الأصول المالية.

فالسمة الأساسية لهذه المدرسة تتمثل في إعطائها العوامل النفسية دوراً هاماً في تفسير التقلبات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، فالتوقعات التي تدور بخلد الرأسماليين والعمال هي المحدد الرئيسي للتغيرات التي تحدث في الأسعار، وهذا يعني أن ظروف عدم الاستقرار السعري التي تنتاب الاقتصاد القومي، إنما ترجع إلى عوامل كامنة في نفوس الأفراد وليس إلى

(1) رحاب عبدالرحمن، المرجع السابق، ص 30-31.

القوانين الموضوعية التي تسود في الواقع الاقتصادي، وهذه العوامل يصعب قياسها كميًا أو وضع التنبؤ الدقيق لها.

النتيجة الرئيسية التي انتهت إليها هذه المدرسة تقرر أن الاختلال القائم بين الاستثمارات قبل وقوعها والمدخرات قبل وقوعها يتبلور في فائض المعروض النقدي وفائض الأصول المالية وتفترض هذه المدرسة وجود اقتصاد رأسمالي متقدم يتميز بسوق عالي الكفاءة يعكس الاختلالات التي تحدث بين توقعات المدخرين والمستثمرين بشكل دقيق، كما تفترض أيضاً وجود سوق نقدي ومالي للربط بين قرارات المدخرين وقرارات المستثمرين.

4. النظرية المعاصرة لكمية النقود: -

بعد الانتقادات التي وجهت للنظرية التقليدية، وفشل الفكر الكينزي في فهم التضخم الركودي في الاقتصاد الرأسمالي، ظهرت النظرية الكمية التي تعرف بمدرسة شيكاجو بقيادة ميلتون فريدمان، والتي تعلن صراحة أنه لا توجد علاقة على المدى الطويل بين التضخم والبطالة، وأن التضخم ظاهرة نقدية بحتة، وأنه ليست له صلة بظاهرة جمود الأجور ونقابات العمال فالمصدر الرئيسي للتضخم هو نمو النقود بصورة أكبر من نمو كمية الإنتاج.

يرى الأنصار الجدد لنظرية كمية النقود أن أي محاولة لتحليل الزيادة في الأسعار تنتهي عادة إلى وجود علاقة إحصائية واضحة بين هذه الزيادة والنمو في كمية النقود المتداولة، فلماذا إذن نغض الطرف عن الأثر الهام الذي تحدثه الزيادة في كمية النقود على المستوى العام للأسعار، ونحاول أن نبحث عن أسباب التضخم خارج هذه الحدود؟

فإن المتغير الرئيسي الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار بالنسبة لفهم تحركات الأسعار هو كمية النقود بالنسبة لوحدة الإنتاج. ومع ذلك لا يجوز فهم هذه العلاقة على نحو آلي أو جامد وفي اتجاه واحد فقط.

يرى فريدمان أنه لئن كانت الزيادة في كمية النقود بالنسبة لوحدة الإنتاج تؤثر على مستوى الأسعار وهو ما أكدته التجارب النقدية، إلا أننا لا يجوز أن نقفل الأثر الذي يحدث في الاتجاه المعاكس وهو أثر تغير مستوى الأسعار على كمية النقود نفسها، على أن العلاقة الأخيرة أكثر تعقيداً من العلاقة الأولى.

فبالرغم من الإيمان بصحة العلاقة القائمة بين متوسط الرصيد النقدي بالنسبة لوحدته الإنتاج، ومستوى الأسعار، إلا أن فريدمان يرى أنه من الضروري لنا ألا نغالي في تبسيط هذه العلاقة، ذلك أن ثمة عاملين رئيسيين قد يعيبان صحة هذه العلاقة وهما:-

أ- التغير في حجم الإنتاج.

ب - كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها.

تنتهي النظرية الكمية في صورتها المعاصرة إلى تشخيص حالة التضخم على أنه زيادة واضحة في متوسط نصيب الوحدة من الناتج من كمية النقود المتداولة، وتأسيساً على ذلك فإن صلب المشكلة يكمن في إفراط البنك المركزي في خلق النقود.

فالزيادة التي تحدث في الأسعار لا يمكن أن تتحقق ما لم يتم تمويلها بوسائل نقدية، وهذه الوسائل النقدية تحت إرادة وسيطرة البنك المركزي، ومن هنا يخلص هذا الفكر، إلى أن المحافظة على الاستقرار السعري يتطلب أن تنمو كمية النقود بمعدلات تتناسب مع زيادة حجم الإنتاج وعدد السكان وهي يجب أن تنمو بتلك المعدلات التي تحقق رغبة الأفراد في الاحتفاظ بتلك النسبة التي يودون الاحتفاظ بها في شكل نقدي من دخولهم النقدية، حينما تتجه دخولهم الحقيقية نحو الإرتفاع⁽¹⁾.

سادساً: طرق قياس التضخم: -

الرقم القياسي عبارة عن مقياس لإظهار التغير في الظاهرة عبر الزمن، وقد تكون عبر المكان، فهو لا يشمل كافة السلع لكن يشترط ان تكون عينة ممثلة للمجتمع تمثيل جيد فهي عينة غير متحيزة، وينبغي أن تدرس فترة الأساس للمقارنة بغض النظر عن انها سنه او غيره. وسنة الأساس عادية، اي لها شروط تتمثل في عدم وجود الأتي: -

1-الكساد.

2-الرواج.

3-عدم الإستقرار.

(1) رحاب عبدالرحمن، المرجع السابق، ص 32-33.

في سنة الأساس يجب مراعاة البنود الثلاثة لأن الرواج والتضخم فيه عالٍ وكذلك الكساد الذي فيه البطالة والتضخم، والبنود الثلاثة هي:-

1. الأرقام القياسية لأسعار المنتج (PPI) :Producer Price Index

وتستخدم هذه الطريقة بواسطة الدول المتقدمة والصناعية نسبة لتوفر المعلومات حيث أن جمع البيانات التي تتم عند باب المزرعة أو المصنع أو مكان الخدمة، وهذا الرقم لا يتأثر بالعوامل الجانبية مثل الضرائب، خدمات الترحيل، أو أي إضافات للسعر، حيث تكون الأسعار حديثة وتحتاج معالجة البيانات لتقنية عالية وإمكانيات بمستوى عالي لا تتوفر في الدول النامية، بعد تكوين الرقم (PPI) يمكن حساب التضخم على النحو الآتي:⁴

$$100 \times \left[1 - \left(\frac{\text{الرقم القياسي لأسعار المنتج لعام المقارنة}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المنتج للعام السابق}} \right) \right] = \text{معدل التضخم}$$

$$\text{Inflation Rate} = \left[\left(\frac{(PPI)_t}{(PPI)_{t-1}} \right) - 1 \right] \times 100 \quad \text{أي:}$$

ويمكن أن تكون المقارنة خلال عام أو شهراً أو اسبوعاً.

2. مخفض إجمالي الناتج المحلي (GDP Deflator) :Gross Domestic Product (Deflator)

وتقوم هذه الطريقة بحساب رقم معدل التضخم بمخفض إجمالي الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (Deflator) وهذا الرقم يصعب تكوينه في السودان لعدة أسباب منها أن إجمالي الناتج المحلي يحسب سنوياً، بمعنى أن المخفض لا يحسب على مدى عام إلا بعد نهايته، وأن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يدخل في تكوين رقم المخفض مما جعله مؤشراً ولا يعكس حقيقة القطاعات التي عدلت فيها الأرقام بواسطته ويحسب المخفض على النحو التالي:

4 حسن عبدالله اسحق، "استخدام نماذج GARCH في تقدير تباين التضخم في السودان (1990-2015م)"، دراسة ماجستير غير منشورة متوفرة على المستودع الرقمي لجامعة السودان، (2017م)، ص (139).

$$100 \times \left[\frac{\text{إجمالي الناتج المحلي الاسمي}}{\text{إجمالي الناتج المحلي الحقيقي}} \right] = \text{مخفض إجمالي الناتج المحلي}$$

أي:

$$\text{Or GDP Deflator} = \left[\frac{\text{Nominal GDP}}{\text{Real GDP}} \right] \times 100$$

أو:

$$100 \times \left[\frac{\text{إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية}}{\text{إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة}} \right] = \text{مخفض إجمالي الناتج المحلي}$$

أي:

$$\text{GDP Deflator} = \left[\frac{\text{GDP at Current Price}}{\text{GDP at Constant Price}} \right] \times 100$$

إجمالي الناتج المحلي الاسمي = إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية

إجمالي الناتج المحلي الحقيقي = الناتج المحلي بالأسعار الثابتة

وبعد يمكن حساب التضخم على النحو التالي:

$$\text{Inflation Rate} = \left[\left(\frac{|GDP Deflator|_t}{|GDP Deflator|_{t-1}} \right) - 1 \right] \times 100$$

$$100 \times \left[1 - \left(\frac{\text{مخفض إجمالي الناتج المحلي للعام الحالي}}{\text{مخفض إجمالي الناتج المحلي للعام السابق}} \right) \right] = \text{معدل التضخم} \quad \text{أي:}$$

3. الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (CPI) Consumer Price Index:

لقد كانت الحاجة إلى قياس التغيرات التي تطرأ على النفقة اللازمة للمحافظة على مستوى معيشة معينة من أهم دوافع التقدم في دراسة الأرقام القياسية عامة،⁵ ولذلك فإن الرقم القياسي

⁵ سيد احمد إبراهيم حاج الصادق، "منهجية قياس واستهداف التضخم بالإشارة إلى تجربة السودان"، مجلة المصرفي العدد السادس والاربعون - ديسمبر (2007م)، ص (8).

(لنفقة المعيشة) يعتبر من أقدم أنواع الأرقام القياسية وأكثرها استخداماً، ولكن نظراً لصعوبة قياس مستوى المعيشة فقد اعتبرت الكميات المستهلكة من مجموعة معينة من السلع والخدمات خلال فترة معينة دليلاً على هذا المستوى، وهي الطريقة المستخدمة لحساب التضخم في السودان ومعظم الدول النامية⁶، وعدة دول صناعية أخرى، نظراً لشموليته وسهولة حسابة بالمقارنة مع المؤشرات الأخرى، ويضم المجموعات السلعية للرقم القياسي لأسعار المستهلكين في السودان اثنا عشر مجموعة من بنود الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات كما هو موضح في الجدول (1-4) أعلاه، ويعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية، ويتعلق الأمر هنا بذلك المقياس أو المؤشر الذي يُقيم متوسط التغير الذي يحدث في الأسعار، إلا أنه لا يقيس تكلفة المعيشة أو تغيراتها أو ميزانية الاستهلاك للأسر، ويمكن حساب الـ (CPI) اسبوعياً أو شهرياً أو خلال العام:

$$CPI_{m/2007} = \sum_i \left(W_i / \sum_i W_i \right) (P_i^m / P_i^{2007})$$

حيث أن:

P_i^m : السعر المتوسط الجاري للسلعة i في الشهر m W_i : وزن السلعة i .

P_i^{2007} : سعر الأساس (المتوسط في سنة 2007) للسلعة i .

ومنة يتم حساب التضخم بالصيغة التالية:

$$100 \times \left[1 - \left(\frac{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك للعام الحالي}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك للعام السابق}} \right) \right] = \text{معدل التضخم}$$

$$\text{Inflation Rate} = \left[\left\{ \frac{(CPI)_t}{(CPI)_{t-1}} \right\} - 1 \right] \times 100 \quad \text{آي:}$$

وعلى الرغم من فعالية هذا القياس (CPI) في مراقبة الاتجاهات التضخمية عبر السنوات الماضية في أغلبية الاقتصاديات، إلا أنه ما زال يعاني من عدة عيوب، منها إغفاله للنمو الذي

⁶ سمير محمد، عبد العزيز، "الاقتصاد القياسي - مدخل في اتخاذ القرارات"، الإسكندرية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، (1997م)، ص (86).

يحدث في المبيعات ذات الأسعار المخفضة بواسطة تجار التجزئة، وحيث أنه عند حسابنا للزيادة في مؤشر أسعار الاستهلاك على أنها الارتفاع في تكلفة مجموعة من السلع والخدمات المختارة بناءً على الدراسات المحققة حول استجواب الإنفاق العائلي في سنوات معينة، فإن هذه الطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار إمكانية وقدرة انتقال مستهلك ما إلى السلع التعويضية، وأن التكلفة المعيشية لا ترتفع بنفس سرعة ارتفاع المؤشر العام لأسعار المستهلك، ويشير بعض الاقتصاديين إلى أن هذا المؤشر ليس بالمقياس الجيد والفعال للتضخم في الأجل الطويل، حيث يواجه المحللون صعوبات في مقارنة البيانات الإحصائية لتضخم أسعار الاستهلاك بالنسبة للفترات السابقة وتلك الخاصة بالفترات السائدة أو الجارية بسبب التصحيحات المستعملة من طرف المحققين عند جمع الأسعار الفردية.

4. طرق أخرى لقياس التضخم: -

أ. معدل التضخم البسيط:-

يوضح معدل التغير السنوي في الأسعار في السنة الحالية مقارنة بما عليه في السنة السابقة لها وفقاً للعلاقة الآتية:

$$\text{معدل التضخم البسيط} = (\text{مستوى الأسعار في العام الحالي} - \text{مستوى الأسعار في العام})$$

ب. معدل التضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلي:-

وهو يقيس معدل التضخم بالفرق بين معدل الزيادة في الطلب الكلي وعمل النمو في الناتج الحقيقي وفقاً للعلاقة:

$$\text{معدل التضخم} = \text{معدل الزيادة في الطلب الكلي} - \text{معدل النمو في الناتج الحقيقي.}$$

ج. معدل التضخم الناتج عن الجانب النقدي :-

وهو يقيس التضخم الذي يرجع الي التوسع في الإصدار النقدي، ولذلك يعد مقياس جزئاً للتضخم في المجتمع ويقاس وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{معدل التضخم} = \text{معدل النمو في الإصدار النقدي} - \text{معدل النمو في الناتج الحقيقي.}$$

د. الرقم القياسي للواردات: -

وهو يقيس التضخم المستورد كنتيجة لتفاعل ثلاثة عوامل تؤثر على اسعار الإقتصاد المحلي ومستويات التكاليف وهي:

أ- معدل التضخم الخارجي.

ب- وسائل النقل المحلي التي قد تزيد من التضخم المستورد عن طريق ارتفاع تكاليف النقل والتوزيع الغير المتكافئ.

ج- توحيد امكانات الدولة والقطاع الخاص لمواجهة عوامل التضخم عن طريق زيادة العرض وعن طريق منع الموردين الأجانب من التحكم والمضاربة في الأسعار.

هـ. الفجوة التضخمية: -

تعتبر إحدى المؤشرات الإقتصادية الهامة عصعيد القياس الكلي للقوى التضخمية التي يواجهها النشاط الإقتصادي من خلا تفاعل متغيراته الإقتصادية، وهو الفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع والخدمات⁽¹⁾.

وكما يمكن حساب نسبة التضخم بطريقتين: -

أ- حساب نسبة التضخم بالانزلاق: أي مقارنة الرقم القياسي للأسعار بالنسبة لفترتين.

ب- حساب نسبة التضخم بالمتوسط الحسابي: أي مقارنة الوسط الحسابي السنوي للرقم القياسي.

سابعاً: علاقة الطلب الكلي الفعلي بالتضخم: -

بمقتضى التحليل اليسترب فإن الطلب الكلي الفعلي يعتبر عاملا رئيسيا وفعالا في تحديد مستويات التوظيف الدخل الإنتاج يفترض الاقتصادي كبيرا أن مستويات الطلب الكلي الفعلي إنما يتحد عند مستوى يقل عن مستوى الاستخدام الكامل وحسبه إيفاضا لتضخم هو الفجوة الموجودة بين الطلب الكلي الفعلي وبين الحجم الكلي من السلع والمنتجات المعروضة عند مستوى من الاستخدام الكامل بحيث تتمثل تلك الفجوة بارتفاع في مستويات الأسعار السائدة.

(1) ليلي علي القشاطر دفع السيد ، "دراسة قياس اثر السياسة النقدية على التضخم في السودان خلال الفترة(1994-2012)" ، رسالة ماجستير (منشورة) ، مارس 2015م.

ويمكن إرجاع الأسباب الدافعة للطلب الكلي للزيادة إلى الأسباب الدافعة للاتفاق الكلي للزيادة إلى أنها كل العوامل الدافعة للإنتاج الكلي والدخل القومي نحو الزيادة والارتفاع وأهم هذه الأسباب: اثر العولمة في قطاع الإتصالات في السودان 2010-2015

1. زيادة الاتفاق الاستهلاكي والاستثماري: إذا ما ارتفع حجم الانفاق العام ارتفاع يفوق إرتفاع المنتجات والثروات

الكلية الموجودة في المجتمع مع فرض الوصول إلى حالة التشغيل فإنه سيؤدي لا محالة إلى التضخم.

2. التوسع في فتح الإعتمادات من قبل المصاريف: قد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج فتشجع المصاريف على فتح العمليات الائتمان بوسائلها المعروفة وتخفيض سعر الفائدة ... فتحاول إستمالة المنتجين. وأصحاب الأعمال لتنفيذ ما تصبو إليه فيزيد استثمارهم ويصبح هذا الاستثمار زائد من حيث طلبه على المنتجات الحقيقية الموجودة في المجتمع وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبأ عن ظاهرة تضخمية حلت بالمجتمع.

3. التوقعات النفسية: قد يرجع الارتفاع في الطلب الكلي إلى عوامل نفسية تقديرية أكثر من عوامل تقديرية أكثر عوامل اقتصادية⁽¹⁾.

⁽¹⁾ من الإنترنت: زمن الولوج 2018/7/16، الموقع: موسوعة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والتجارة.

الفصل الثالث

تطورات التضخم وسعر الصرف في السودان

المبحث الأول: تطورات معدل التضخم في السودان.

المبحث الثاني: تطورات سعر الصرف في السودان.

المبحث الأول

تطورات معدل التضخم في السودان

مقدمة:-

يواجه السودان إنخفاضاً في الدخل و قيوداً محلية ودولية شديدة وإختلالات إقتصادية كلية كبيرة رغم الجهود المبذولة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي والنمو. إلا أنه إثر التعديلات التي أجريت فقد ساعدت السياسات على إحتواء عجز المالية العامة ، وإبطاء نمو النقود ، وتخفيض التضخم ، ودعم التعافي الإقتصادي وادت الإصلاحات المؤسسية الي تعزيز التحصيل الضريبي وإدارة المالية العامة، وزيادة الإنفاق الأجمالي. ورغم كل هذه الجهود لا تزال الإختلالات الكلية الكبيرة_ الناشئة عن خسارة ثلاثة أرباع الصادرات النفطية تحد من آفاق النمو، الي جانب ضعف السياسات ، والصراعات الداخلية، والعقوبات المفروضة من الولايات المتحدة في الفترات الماضية (1).

و يعد التضخم من أكبر المشكلات الأقتصادية التي تعاني منها الدول. حيث يؤثر على الإنتاج وتوزيع الموارد الإقتصادية والعلاقات الخارجية للدولة. وتتفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية في التأثير على معدلات التضخم ويعتمد ذلك على إقتصاد كل دولة ومدى إنفتاحه مع العالم الخارجي. فالدول التي لا تمتلك قاعدة صناعية ليس لديها قدرة على الإنتاج بالتالي تعتمد على الديون لسد نفقاتها، فأى زيادة في الإنفاق لا تؤدي لزيادة الإنتاج بل تنعكس في إرتفاع المستوى العام للأسعار، فتتخفف قيمة العملة الوطنية، وتضعف القدرة على التخطيط المستقبلي الكفاء، مما يجعل القطاعات الإقتصادية غير راغبة في الإنتاج في المدى الطويل.

كذلك ينعكس الأثر على ميزان المدفوعات والتعاملات الخارجية الأمر الذي ينعكس بدوره سلباً على معدلات النمو الإقتصادي. وعلى هذا السياق سيتم سرد التطورات التي واكبت التضخم في السودان من عام (2000-2016)م وسيتم تقسيمها الي ثلاث فترات:-

(1)التقرير القطري رقم16/324 الصادر عن صندوق النقد الدولي، ص1.

أولاً: تطورات معدل التضخم خلال الفترة (2000م – 2007م):

لقد بلغ متوسط معدل التضخم للعام 2000م حوالي 8.02%، وبينما في عام 2001م إنخفض التضخم الي 4.92% ، ويعزى ذلك الي تواصل النمو وتحسن أوضاع الموازنات الداخلية والخارجية وإرتفاع عائدات النفط. وأما بالنسبة للعام الذي يليه فقد إرتفعت معدلات التضخم الي 8.3%، وفي عام 2003م فقد إنخفض معدل التضخم من 8.3% في عام 2002م الي 7.7%(1).

وقد شهدت فترة ما بعد عام 2003م تراجعاً في معدلات التضخم إلا انه كان تراجعاً طفيفاً حتى عام 2006م. وكانت الزيادة في العام الذي يليه مع ان هذا العام قد شهد انتعاشاً للإقتصاد السوداني إثر زيادة اسعار البترول فقد وصل المتوسط السنوي لمعدل التضخم خلال عام 2004م محسوباً بأرقام القياسية الي 8.46% وذلك إثر السياسات التي قام بها بنك السودان المركزي في محاولة منه لتخفيض معدلات التضخم(2).

وكما عمل بنك السودان المركزي في 2005م على إدارة السيولة بالمستوى الذي يمكن من توفير السيولة الكافية لمقابلة إحتياجات النشاط الأقتصادي وتفاذي الضغوط التضخمية والمحافظة على الأستقرار الإقتصادي من خلال تدخل وحدة العمليات النقدية، كما قام البنك بتوظيف آليات إدارة السيولة بما في ذلك عمليات السوق المفتوحة ومبادلات النقد الأجنبي وحيث اوقف نافذة العجز السيولي للمصارف واستبدل ذلك بالسماح للمصارف بحيارة الصكوك لاستخدامها عن طريق البيع الفوري لبنك السودان المركزي بغرض الحصول على السيولة، واستعداده لبيعها عند الحاجة. وعلى صدد هذه السياسات النقدية فقد انخفضت معدلات التضخم من العام السابق بنسبة 3% حيث اصبحت 8.5%(3).

اما بالنسبة لعام 2006م تم الإتفاق مع وزارة المالية على الأهداف الكلية للسياسات الإقتصادية التي كانت من بينها المحافظة على مستويات التضخم في حدود (8%) إلا انه فقد سجلت معدلات التضخم مستويات منخفضة نسبياً في مستوى الخانة الواحدة منذ شهر يناير

(1)مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد السادس والأربعون – ديسمبر 2007م ، ص5.

(2)التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2004.ص23

(3)التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2005، ص21.

وحتى شهر اغسطس، ولكن في الربع الأخير بدأت معدلات التضخم في التصاعد إذ وصلت الي معدل ذي خاننتين، وعلى الرقم من ذلك إنخفض المتوسط السنوي لمعدل التضخم من 8.5% عام 2005م الي 7.2% عام 2006م وذلك بسبب إرتفاع معدل النمو الناتج المحلي مثل قطاع الزراعة والصناعة والقطاع الخدمي⁽¹⁾. وفي عام 2007م قد تأثر الأقتصاد السوداني بالتطورات الجارية في الأقتصاد العالمي خاصة في جانب إرتفاع اسعار البترول، حيث ادى ذلك لزيادة العائدات البترولية التي ساهمت بقدر كبير في تمويل الميزانية العامة للدولة، وزيادة حجم الصادرات البترولية وإرتفاع قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى، مما ساهم في إرتفاع النمو في الناتج المحلي الأجمالي ، ومن هذا الأداء كان من المتوقع انخفاض مستويات التضخم إلا انه ارتفع بصورة ملحوظة خلال الربع الأخير من العام 2007م حيث وصل الي 8.2% مقارنة بالمستهدف البالغ 8%⁽²⁾.

جدول رقم (3-1) يوضح التطورات في معدلات التضخم خلال (2000-2007م)

السنة	معدل التضخم
2000	8.02
2001	4.92
2002	8.3
2003	7.7
2004	8.46
2005	8.5
2006	14.3
2007	11.2

(1) التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2006، ص-25.

(2) التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2007، ص-21.

المصدر: بنك السودان المركزي.

ثانياً: تطورات معدل التضخم خلال الفترة (2008م - 2011م): -

في هذه الحقبة فقد توالى العديد من الأحداث مع بعضها وتفاقت وتزايدت معدلات التضخم في السودان بصورة واضحة ولقد كانت بمثابة ضربة قاسية على اقتصاد البلاد. وذلك لعدة عوامل داخلية وخارجية، فعلى الصعيد العالمي فقد تراجع معدل نمو الإقتصاد العالمي من 3.0% في عام 2008 الي سالب 1.1% نتيجة لاستمرار تداعيات الأزمة المالية والتي بدأت آثارها واضحة منذ الربع الثالث من عام 2008، حيث ادت الي ضعف الإنتاج الصناعي وانخفاض معدلات الإستثمار الخاص، وضعف الثقة لدى المستثمرين والمدخرين، وارتفاع معدلات البطالة، وظهور حالة من الركود الإقتصادي التي لم تفلح معها الجهود والإجراءات التي اتخذتها بعض الدول لتلافي الآثار السالبة للإزمة. حيث لم تستطع العديد من الدول الصناعية الخروج بصورة نهائية من خطر الركود الإقتصادي على الرغم من انتهاجها لسياسات تعرف بسياسات الخروج. كما شهدت الدول النامية بتصنيفاتها المختلفة (افريقيا، آسيا، الشرق الأوسط دول امريكا اللاتينية والدول الأخرى) تراجعاً في معدلات النمو الإقتصادي عن العام 2010م مع ارتفاع معدلات التضخم.

اما على الصعيد الإقليمي فقد تباطأ النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بسبب ما تواجهه المنطقة من عدم استقرار في الأوضاع السياسية نتيجة الإضطرابات وآثار الركود العالمي، مما ادى الي إنخفاض معدل النمو لهذه المنطقة من 4.4% في عام 2010 الي 4% في عام 2011م.

وعلى الصعيد المحلي شهد اليوم التاسع من يوليو من عام 2011م إنفصال دولة جنوب السودان عن السودان مما اثر سلباً على مجمل النشاط الإقتصادي، واثر على دقة مقارنة إحصاءات مؤشرات الأداء الإقتصادي في الأعوام السابقة، ففي القطاع الحقيقي المحلي استهدفت سياسات الاقتصاد الكلي للعام 2011م معدل نمو قدره 5%، وخفض متوسط معدل التضخم السنوي الي 12%، وتحقيق قدر من التوازن الداخلي (الموازنة العامة للدولة)، والتوازن الخارجي (ميزان المدفوعات)، والحفاظ على استقرار سعر صرف العملة المحلية إلا ان واقع الحال يشير الي انخفاض معدل نمو الناتج المحلي اجمالي الحقيقي من 5.2% في عام

2010م الي 2.7% في عام 2011م وذلك لإنخفاض مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي بسبب انفصال الجنوب، وارتفاع متوسط معدل التضخم السنوي من 13.1% الي 18.1% وذلك نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية لمعظم السلع المستوردة⁽¹⁾.

مع هذه الأزمات فقد سجلت معدلات التضخم للعام 2008م مستويات منخفضة نسبياً في مستوى الخانة الواحدة خلال الربع الأول من خلال العام وبدأت تتصاعد منذ شهر ابريل بمعدل خانتين حتى شهر اغسطس، ثم انخفض في شهر سبتمبر حتى ديسمبر بمعدل ذي خانتين، وعلى الرغم من ذلك إرتفع المتوسط السنوي لمعدل التضخم ارتفاعاً كبيراً من 8.2% عام 2007 الي 14.3% عام⁽²⁾ 2008.

وفي عام 2009م لازالت الأزمة المالية تؤثر في الأقتصاد السوداني وقد اثرت بصورة غير مباشرة وخاصة خلال النصف الأول من عام 2009م بسبب الانخفاض في الأسعار العالمية للنفط، إذ تراجع معدل نمو الإقتصاد السوداني من 7،8% الي 6.1% عام 2009. ونتيجة للعوامل الخارجية فقد ارتفع متوسط معدل التضخم الي 11.2% في عام 2009م كما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 6.1%، وارتفع معدل نمو عرض النقود الي 23.5%، ويرجع ذلك للإجراءات التي اتخذها بنك السودان المركزي خلال عام 2009م بغرض توفير موارد إضافية للمصارف لتمويل القطاع الخاص المتمثلة في الضخ السيولي والإبقاء على نسبة الإحتياطي النقدي القانوني في حدود 8%⁽³⁾.

في خلال عام 2010م بدأ الإقتصاد العالمي في التعافي من تداعيات الأزمة المالية حيث سجل معدل جيد قدره 4.8% مقابل معدل نمو سالب قدره 6.0% في عام 2009م، ويعزى هذا النمو الي فعالية بعض خطط الإنقاذ التي تبنتها الدول الصناعية للخروج من الأزمة. فهدفت السياسة النقدية والتمويلية في مجملها الي توفير وتنظيم السيولة للنشاط الأقتصادي بحيث يتم احتواء التضخم من غير ان يؤدي ذلك الي إنزلاق نحو الركود وذلك لتحقيق اهداف الأقتصاد الكلي المتمثلة في معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6% والمحافظة على معدل التضخم في حدود 9% في المتوسط وبإستهداف معدل نمو اسمي في عرض النقود والعمل على استقرار ومرونة سعر الصرف. ونتيجة لتأثير العوامل والتطورات الإقتصادية الخارجية المتمثلة في ارتفاع

(1) التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2011، ص 2، 1.

(2) التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2008، ص 60.

(3) التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2009، ص 25.

اسعار العديد من السلع المستوردة، والداخلية وعلى رأسها عدم اليقينية وتوقعات المرحلة التي صاحبت عملية إستفتاء جنوب السودان والتوسع في حجم الكتلة النقدية مما دفع بنك السودان المركزي الي إعادة النظر في سياسة الضخ السيولي والي تعديل نسب الإحتياطي النقدي القانوني في النصف الثاني في عام 2010 من 8% الي 11% وعلى الرغم من الإجراءات التي إتخذها بنك السودان المركزي كانت محصلة العام إرتفاع متوسط معدل التضخم الي 13.1% في العام 2010م، وتحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.2%، وارتفع معدل نمو عرض النقود الي 25.4% بنهاية العام⁽¹⁾.

وفي العام 2011م تراجع معدل نمو الإقتصاد العالمي من 5.1% في عام 2010م الي 4.8% عام 2011م، وذلك بسبب تراجع العديد من الدول الصناعية عن برامج الإنقاذ التي تبنتها لتلافي الركود النجوم عن آثار الأزمة المالية العالمية، وتركيز هذه الدول في سياساتها على هدف احتواء الضغوط التضخمية، مما انعكس سلباً على النمو الإقتصادي في الدول الصناعية والنامية على حد سواء.

قد وضعت السياسات النقدية والتمويلية في بداية العام فقد شملت وبالضرورة النظامين الإسلامي والتقليدي، ثم تم إيقاف العمل بالنظام التقليدي بإنفصال الجنوب في 9 يوليو 2011م واستمر العمل بسياسة النظام الإسلامي حتى نهاية العام. وقد ادت السياسات التي تم اجراءها الي تحقيق معدل نمو في عرض النقود بلغ 20% ومتوسط معدل تضخم في حدود 18% (ويلاحظ انه لم يتم تحقيق معدل التضخم المستهدف من قبل السياسات ويعزى ذلك لمؤشرات الإقتصاد الكلي الي إنفصال الجنوب وما صاحبه من تداعيات سالبه على الإقتصاد القومي).

كما تأثر الإقتصاد السوداني في عام 2011م بكثير من العوامل والتطورات الإقتصادية الداخلية والخارجية المتمثلة في خروج البترول من قائمة الصادرات السودانية وإرتفاع اسعار السلع المستوردة نتيجة لإرتفاع اسعارها عالمياً. وهذا بالإضافة الي انخفاض سعر صرف العملة المحلية.

ادى عدم التوصل الي اتفاق حول القضايا العالقة مع دولة جنوب السودان وخاصة تلك المتعلقة بالرسوم والخدمات الأخرى نظير استخدام خطوط الأنابيب السودانية في نقل صادر بترول دولة الجنوبالي فقدان حصيلة 90% من الصادرات وحوالي 40% من الإيرادات العامة،

(1) التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2010. ص - ص، 9-23.

الي إتخاذ الإجراءات والتدابير من قبل بنك السودان المركزي خلا النصف الثاني من عام 2011م من التوسع في شراء وتصدير الذهب ، وتم الحصول على بعض القروض من الهيئات والمؤسسات والصناديق العربية⁽¹⁾. (كيف لبنك يدعي أنه بنك إسلامي يتعامل بالقروض الربوية مع العلم وأنه لا يخفى ذلك على مسلم أن الله قد حرم الربا ووعده صاحبه بالويل والمال بالخسارة . وفي قول الله عز وجل { يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفارٍ أثيمٍ }⁽²⁾. فمن البديهي أن هذه القروض تمر على معظم سكان السودان وهي ربوية ويتم محققها كما جاءت الآية فالبنك المركزي يجهل أنه بهذه الطريقة يزيد الأمر تعقيداً. وبالتالي يتحمل المواطن السوداني أثر هذه النقود الربوية في دنياه وليس عليه شي في اخرته عدا أولئك الذين يقومون بجلب هذه القروض).

جدول رقم (3-2) يوضح التطورات في معدلات التضخم خلال الفترة (2008-2011م)

السنة	معدل التضخم
2008	14.3
2009	11.2
2010	13
2011	18.1

المصدر: بنك السودان المركزي.

ثالثاً: تطورات معدل التضخم خلال الفترة (2012م - 2016م): -

ومازالت آثار انفصال جنوب السودان تتكشف، كما أن عدم التوصل الي إتفاق حتى مارس 2013م أضاف مزيداً من الضغوط على الإقتصاد، مما تسبب في إستمرار العجز الخارجي والداخلي والتضخم والمصاعب الإقتصادية على السكان وتفاقمها في ظل هذه الظروف الصعبة، وفي هذه الفترة ما زال غير الواضح كيفية مساندة الموازنة لأغراض برنامج السنوات الثلاث للإقناذ الإقتصادي (2012-2014م) لتحقيق الإكتفاء بحلول عام 2013م في عدد من المنتجات الزراعية، فضلاً عن زيادة الصادرات، كما انه لم تفلح الحكومة في كبح معدلات التضخم ذو الخانتين العشريتين في العام 2012م بل استمر في الإرتفاع حتى العام 2013م ،

(1) التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2011، ص ص 9 - 25

(2) القرآن الكريم ، سورة البقرة ، ص 47

وذلك بسبب نقص النقد الأجنبي، وتمويل عجز الموازنة بالإستدانة من البنك المركزي، واختناقات العرض الناتجة عن القيود الهيكلية التي تعيق القطاع الخاص. وهذا الاتجاه لزيادة التضخم من شأنه أن يضيف مزيداً من الضغط الأقتصادي على الفئات والفتئات الضعيفة. كما هو الحال في العديد من بلدان العالم⁽¹⁾.

في عام 2012م فقد أثر عدم الوصول لاتفاق حول القضايا العالقة مع دولة جنوب السودان سلباً على الإيرادات العامة وموارد النقد الأجنبي الأمر الذي أدى الي تعديل الموازنة العامة للدولة والسياسات الكلية اعتباراً من يوليو 2012م، واستهدفت سياسات هذا العام ان يبلغ متوسط معدل التضخم 17%، إلا انه فقد ارتفع معدل التضخم خلال العام 2012م من 14.4% في يناير الي 41.8% في ديسمبر بمتوسط سنوي بلغ 35.1%. ويعزى ذلك لعدة أسباب منها: التوسع النقدي وانخفاض سعر صرف الجنية السوداني مقابل الدولار الأمريكي⁽²⁾.

كما في عام 2013 إستهدفت سياسات بنك السودان المركزي تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 3.6%، ومتوسط معدل تضخم سنودي في حدود 20%-22% ، وعلى الرغم من التحديات التي واجهت الإقتصاد السوداني خلال عام 2013م، إلا أن الأداء يشير الي تحسن معظم المؤشرات الإقتصادية وخاصة في القطاعات الإنتاجية المختلفة وارتفاع حج تاصدرات الغير بترولية وغير الذهب ، مما ساهم في تخفيف الصدمة الناتجة عن فقدان جزء كبير من عائدات النفط⁽³⁾. ويلاحظ زيادة معدلات التضخم بأنواعه الثلاثة(الكلي، الأساسي، المستورد) بمعدلات كبيرة بعد تخفيض سعر الصرف في يونيو 2012م ثم بدأت في الإنخفاض التدريجي بعد ذلك وعاودت الإرتفاعات مرة أخرى بعد تطبيق سلسلة الإجراءات الإقتصادية على رأسها رفع الدعم جزئياً عن المحروقات في سبتمبر 2013م⁽⁴⁾.

كما في عام 2014م إنخفض معدل التضخم الكلي من 37.1% بنهاية عام 2013م الي 36.9% بنهاية عام 2014م نتيجة للسياسات التي إتبعته⁽¹⁾. وبالتالي انخفض معدل التضخم

(1) النشرة الإقتصادية للسودان، استعراض موازنة السودان لعام 2013م، ص ص 2-3

(2) التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2012، ص ص 1-2

(3) التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2013، ص 2

(4) المرجع السابق للعام، ص 124.

(1) التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2014، ص 125.

الكلية من 36.9% بنهاية عام 2014م الي 16.9% نهاية عام 2015م نتيجة للسياسات التنسيقية بين البنك السوداني المركزي وزارة المالية والإقتصاد الوطني ، خاصة فيما يتعلق بسياسات تركيز الأسعار وذلك من خلال الإستمرار في دعم أسعار السلع الأساسية(الأدوية القمح الزيوت ...الخ) عن طريق إنشاء المحافظ التمويلية ، بالإضافة الي إنتهاج سياسات ترشيدية من قبل وزارة المالية⁽²⁾.

صدرت سياسات بنك السودان المركزي لعام 2016م متسقة مع موجهاً الموازنة العامة والبرنامج الأصلاحى الخماسي للإصلاح الإقتصادي(2015-2019م) في عامه الثاني بهدف المساهمة في تحقيق الأستقرار الإقتصادي وزيادة الإنتاج والأنتاجية من خلال العمل على استقرار المستوى العام للأسعار وتحسين اداء ميزان المدفوعات. وهدف محور الأستقرار النقدي للعام 2016م استقرار المستوى العام للأسعار عن طريق النزول بمعدلات التضخم الي حدود 13% في المتوسط بإنتهاج سياسة نقدية ترشيدية تستهدف نمو إسمياً في عرض النقود في حدود 19.3%.

وقد بلغ معدل التضخم 30.5% بنهاية 2016م ، كما بلغ متوسط التضخم السنوي 17.8% مقارنة بالمستهدف 13% ويعزى ذلك في إنحراف متوسط التضخم السنوي الي إرتفاع معدل النمو في عرض النقود الي 29% وتطبيق حزمة الإجراءات الإقتصادية في نوفمبر 2016م⁽³⁾.

جدول رقم (3-3) يبين التطورات في معدلات التضخم في الفترة (2012-2015م)

السنة	معدل التضخم
2012	35.1
2013	37.1
2014	36.9
2015	16.9

⁽²⁾التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2015، ص128.

⁽³⁾التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2016، ص27.

17.8	2016
------	------

المصدر: بنك السودان المركزي.

المبحث الثاني

تطورات سعر الصرف في السودان

تمهيد: -

تعرض الاقتصاد السوداني إلى العديد من التقلبات وخضع لتطبيق العديد من السياسات المالية والنقدية الصعبة بغية مواجهة التحديات التي واجهت الحكومة منذ العام 1990م، ولعل من أهم السياسات التحول من مركزية الحكم إلى اللامركزية والتوسع في 1990 إنشاء الولايات والمحليات وقد شهد الاقتصاد سياسات التحكم في الأسعار ثم تحريرها، وحدثت ندرة في السلع الضرورية ثم وفرة ولكن بأسعار مرتفعة وتعرض النقد الأجنبي إلى إجراءات وسياسات تمثلت في سعر الصرف المدار (سعر صرف محدد) وتعويم الجنيه السوداني (ترك سعر الصرف لآلية السوق العرض والطلب دون تدخل) وقد أخذ هذا الاجراء تداعيات بالغة التعقيد تمثلت في الإرتفاع الجنوني في أسعار السلع المستوردة والمصنعة بالداخل التي تعتمد على استيراد

المواد الخام من الخارج، أما الجراحة الثالثة فكانت إتباع سياسة سعر الصرف المعلوم المدار، وهي خليط من السياستين السابقتين وقد أدت إلى تعافي جسم الاقتصاد حتى موعد إندلاع الأزمة المالية العالمية وتأثر الاحتياطي من العملات الأجنبية لتجرى عملية جراحية رابعة مكملة للثالثة بالإبغا على سعر الصرف المعلوم المدار مع منح حافز تشجيعي ليقفز بسعر الصرف إلى ما يقارب سعر السوق الموازي⁽¹⁾.

وبالتالي فمن خلال هذا المبحث سنقوم بتكثيف الدراسة على التطورات التي لحقت بسعر الصرف من عام (2000-2016م). وقد تبين لنا أن هذه الفترة قد شهدت ومرت بالعديد من العوائق والصدمات الداخلية والخارجية والتي أثرت على الحركة الإقتصادية بشكل عام ويمكن تقسيم هذه العوامل الي عوامل داخلية وخارجية.

(1) ، زمن الولوج 2018/5/1م SUSTECH.EDU من الإنترنت، الموقع:

أولاً: أهم السياسات والاحداث والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الاقتصاد السوداني خلال الفترة الدراسية

الأحداث والعوامل الخارجية

1. استمر الحصار على السودان من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الغرب منذ العام 1996م، مما أدى الي تجفيف مصادر تدفقات الموارد الخارجية الميسرة للبلاد.
2. ايضاً من خلا الحصار السياسي تقوم بعض الدول بدعم الحركات المتمردة في البلاد وتوسيع يورة الإضطرابات السياسية والأمنية من خلال تقديم الدعم المالي والدبلوماسي والمعنوي لتلك الحركات.
3. إنفجار الأزمة المالية العالمية في العام 2008م، والتي نتج عنها تدهور لأسعار البترول في السوق العالمية مما أثر سلباً على موارد البلاد الخارجية وظهور عجز كبير في ميزانية الدولة أدى الي إرتفاع الضغوط التضخمية وارتفاع اسعار معظم السلع الإستهلاكية ، اذ معدل متوسط التضخم 12% في ديسمبر 2014%.
4. مشكلة الديون الخارجية من أكبر المشاكل والمعوقات التي تعجز قدرة السودان على الإنفتاح الخارجي والإستفادة من تدفق القروض التنموية والميسرة من المؤسسات الدولية والإقليمية والدول المانحة. كما حالت مشكلة تراكم الديون على البلاد الي دون الوصول والإستفادة من المبادرات الدولية في المحاور الاقتصادية والأجتماعية ومن قروض المعونات السلعية. لذا يعتبر الموقف من الدين الخارجي مصدراً خطيراً للاختلال في موقف الحساب الخارجي والذي اعاق مسار البلاد في تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية مستدامة.

الأحداث والعوامل الداخلية

1. استمرار الحرب الأهلية في جنوب السودان حتى توقيع إتفاقية السلام الشامل عام 2005م مما أدى الي إستنزاف موارد مالية هائلة.
2. بروز الحركات المسلحة الدارفورية منذ العام 2003م مما أدى الي إستنزاف جزء كبي من موارد البلاد وجهدها على حساب الجهود المبذولة لمعالجة القضايا السياسية والأجتماعية الملحة.
3. بالرغم من إتفاقية السلام مع الحركة الشعبية في العام 2005م والتي أفضت الي إيقاف الحرب في جنوب السودان والتي أثرت تأثيراً سالباً على سمعة البلاد وعلاقتها الخارجية. إلا أن

الإتفاقية لم تسلم من نتائج مالية وسياسية وأمنية سالبة على البلاد. وايضاً كان لإتفاقية السلام منعكسات سالبة على الدولة من فتح بنود للصرف من العام على الهايكل الوزارية الجديدة وإنشاء المفوضيات وتعيين المستشارين والوظائف الإدارية الجديدة وقد أدى ذلك الي إنفاق عام غير مسبوق والذي أدى الي عجز مالي كبير. وهذا بالإضافة إخلال دولة جنوب السودان والبنك المركزي لدولة الجنوب والذي قام على إشراف البنك المركزي وقيام هذه الخلافات في إدارة الإحتياطي النقدي بين الدولتين وخلافاته في بروتوكول تقسيمالثروة خلال الفترة الزمنية المحددة كان من أحد العوائق. عدم إلتزام الحركة بتحقيق التجانس السياسي والأقتصادي في السياسات النقدية وإدارة النقد الأجنبي بشكل سليم لتحقيق الإستقرار ويستمر التوزيع السليم حسب بنود الإتفاقية. وكان من الأثار السالبة للإتفاقية على الإقتصاد السوداني في عدم إلتزام الدول المجاورة في توزيع حصص البترول التي كانت تلزم تحويل 51% من عائدات الصادر الي جنوب السودان والولايات المنتجة للبترول، كما أن نصيب جنوب السودان كان يحول نقداً ولم يستفاد منه في مشاريع تنمية مستدامة أو غيرها بل كان يحول الي الخارج لتلبية طلبات اعضاء الحركة بالخارج، فبعد قرار الإنفصال فقد الإقتصاد السوداني حوالي 70% من موارد الحساب الداخلي والخارجي وكانت بمثابة صدمة قاسية للإقتصاد السوداني وتسببت في خلل في مفصلة من مفاصل السودان.

3. تطلبت إتفاقيتي الشرق وابوجا زيادة في الهياكل الدستورية التي زادت من حجم الأنفاق العام فوق متطلبات السلام الشامل، وقد لجأت الدولة الي إتخاذ سياسات وتدابير جديدة لمواجهة الموقف، وأدت هذه السياسات الي إرتفاع حجم السيولة الي 17.9% والقاعدة النقدية الي 27.8% وإرتفاع صافي الأصول المحلية وبذلك إرتفع معدل التضخم في العام 2014م الي 12% نتيجة لإرتفاع أسعار السلع الغذائية بسبب تراجع أسعار الصرف للعملة الوطنية، ونتيجة لإستفتاء الإنفصال زاد التضخم لعدم اليقينية من توفر الإستقرار السياسي والأمني والإرهاصات برفع الدعم عن السكر والبترول وانخفاض قيمة الجنية.

4. عدم إستخدام الدول بالمنهجية المتبعة في إستخدام موارد البترول والتي تتعارض مع المنهجية المستقبلية المقترحة، الي الأختلال في الحساب الخارجي وبروز عجز كبير في الموازنة العامة والتي تمت تغطية بالإستدانة المحلية على حساب موردي القطاع الخاص والقطاعات الإنتاجية، وقد نتج عن ذلك إرتفاع الدين العام الي 26 مليار جنية حتى نهاية العام 2010م، مما أدى الي

تفانم الإختلال في توازن القطاعين وتراجع الإنتاج في القطاع الحقيقي (الزراعة والصناعات التحويلية) وبالتالي تراجع في مساهمتها في موارد الصادرات الغير بترولية، هذا الي جانب عدم مواكبة الإنتاج الي التوسع الهائل في الإستهلاك الذي أحدثته المنهجية التي إتبعتها الدولة في إستخدام موارد البترول.

5. المعوقات التي أفرزها الإفتقار الي التكامل والتناسق السياسي بين الوزارات والمؤسسات المعنية بالإنتاج والتسويق والتمويل، وقصور أجهزة التخطيط الإستراتيجي في إحداث التنسيق بين الوحدات المنفذة للبرامج الإستراتيجية وتقييم ورقابة الأداء بسبب الإفتقار الي القدرة على أعمال المرجعية المتكاملة الحاكمة لأداء المؤسسات الموكل إليها تنفيذ البرامج بصورة فعالة⁽¹⁾.

ثانياً: تطورات سعر الصرف خلال الفترة (2000م – 2016م)

ففي عام (2000-2001م) تم الإعتماد على التعامل بطريقة سعر الصرف الزاحف ومن أهم ملامح هذا النظام تحديد سعر رسمي تتخذه الدولة للتغيير في قيمة عملتها حسب التطورات. وتم السماح للبنوك التجارية للقيام بتحديد سعر الصرف بناء على قوى السوق من عرض وطلب للعملات الأجنبية حيث كان سعر صرف الجنية السوداني في العام 2000م هو 2.57 وفي عام 2001م كان يعادل 2.58. أما خلال العام (2002-2004م) تم تطبيق نظام سعر الصرف المرن المدار، حيث كان يعلن بنك السودان المركزي عن سعر تأشيرى ويترك للبنوك التجارية حرية التحرك في حدود نطاق محدد بدأ بـ1% ثم إرتفع الي 1.5% و2% وفي الفترة الأخيرة ظل ثابتاً حول 3%⁽²⁾. ووصل سعر الصرف في عام 2002م الي 2.62 و2.57 في عام 2003م. كما شهدت هذه الفترة العمل على ترفيع سعر صرف الدينار السوداني لأول مرة في تاريخه حيث رأّت السلطات بنهاية العام 2004م أن سعر الصرف الدينار السوداني مقابل العملات الحرة أقل قيمة، لذلك وبعد الدراسة التي أعدها بنك السودان بالتعاون مع سلطات صندوق النقد الدولي تم التوصل الي ضرورة ترفيع سعر صرف الدينار السوداني وذلك بإتخاذ الإجراءات

(1)د.محمد مبارك مصطفى الإمام، كلية الإمارات للعلوم والتكنولوجيا - الخرطوم - السودان، ورقة منشورة بعنوان "قيمة العملة المحلية في السودان للفترة (2005-2014م)".

(2) المصرفي، مجلة مصرفية وإقتصادية ربع سنوية تصدرها الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء ببنك السودان المركزي، العدد الثامن والخمسون - ديسمبر 2010م، ص32.

الكفيلة التي أتخذها بنك السودان المركزي وبدأ ترفيع سعر الصرف للدينار السوداني حتى وصل الي 2.59 دينار سوداني للدولار الأمريكي بنهاية العام 2004م إستمر ذلك الإتجاه في عام 2005م إذا وصل سعر الصرف الي 2.43 دينار سوداني للدولار الأمريكي بنهاية أكتوبر 2005م ، وبالرغم من التغيرات الكبيرة التي حدثت بسياسة سعر الصرف في السودان ، إلا انه لم تكن هناك محاولة لإحتساب سعر الصرف الحقيقي الفعال والذي بموجبة تحتسب تنافسية سعر الصادر السوداني عدا تقديرات التي تقوم بها بحساب صندوق النقد الدولي وتعتمد على طرق مبسطة لا ترتقي الي مستوى نموذج يعتمد عليه في تحديد سعر الصرف الحقيقي الفعال. خاصة أن سعر الصؤف الحقيقي الفععا يجب أن يكون منسوباً الي معادل آخر. وبعد إنهيبار نظام قاعدة الذهب تعذر وجود معادل آخر غير إستخدام نظرية تعادل القوة الشرائية.

كانت بداية الفترة من العام 2005م من أخرج الفترات مرت على تاريخ الإقتصاد السوداني حيث وصلت قيمة العملة الوطنية الي أدني مستوى لها وقيام نظام سعر صرف غير واقعي ومتمدد غير مستقر. فقد بلغ السعر في العام(2005-2006م) (230.54%-201.33%) المبلغ بالدينار تم تحويل العملة بعد ذلك بالجنية لإمتصاص حالة التضخم في خطوة اعتبرها كثيراً من الإقتصاديين إنها كانت عاملاً في زيادة الكتلة التضخمية للبلاد، حيث وصل سعر الصرف بعد ذلك في العام (2007-2014م) على التوالي (2.010-2.086-2.280-2.317 -2.66 -3.563 -4.742 -5.711) مثل هذا الوضع المتأزم يتطلب وضع برنامج إقتصادي وهيكلية شامل متوسط المدى يهدف الي إصلاح نظام سعر الصرف.في البدء فشلت البرنامج في تحقيق الإستدامة لنظام سعر الصرف إذا تم سقوف للبنوك التجارية بعد تخفيض السعر مقابل سعر رسمي للدولار وكل هذا يهدف الي تشجيع واستقطاب التحويلات الخاصة وزيادة القدرة التنافسية للصادر ولكن هذين السعيرين لم يواكبا سعر الصرف الحقيقي في السوق الموازي بسبب الإرتفاعات المستمرة في معدلات التضخم فإن المحاولات التي تمت في ما بعد لتخفيض سعر الصرف لم تؤدي الي أي تحسن إذ واصل سعر الصرف في السوق الموازي حتى بلغ أكثر 100% من سعر البنوك .حيث تم تعديل سعر صرف الجنية السوداني مقابل الدولار الأمريكي وإتخذت الحكوكة قراراتها الجرنئية والخاصة برامج التحرير الأقتصادي في تقييد حركة سعر الصرف والذي لم يعد يمثل سعر الصرف الحقيقي للجنية مما أدى الي أسعار صرف غير واقعية.إن الإصلاح لنظام سعر الصرف لم يحقق اهدافه مع أرتفاع معدلات التضخم وأن

الأنقلاب في السياسة النقدية والمالية أدى الي عدم إستقرار سعر الصرف وترتب على ذلك ضغوط على الحساب الخارجي وصعود التدفقات حتى عجزت الدولة عن توفير العملات الأجنبية لمقابلة إستيراد الضروريات كما عجزت عن سداد الدفعيات المستحقة بالبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي مما اضطرت الدولة لفرض قيود جديدة في مجال التعامل بالنقد الأجنبي لسياسة بنك السودان ولكن كل هذه الإجراءات لم تحد من تدهور قيمة الجنية السوداني في السوق الموازي اذا إنخفضت قيمة الجنية ولقد شهدت فترة منتصف الألفينات تشوهات واضحة لأسعار الصرف وعجز سعر الصرف الذي تم توحيدده ايضاً عن مواكبة أسعار الصرف الحقيقي في السوق الموازي. شهد سعر الصرف بعد ذلك إستقراراً كبيراً وتلاشت الفجوة بين سعر الصرف في السوق الحر والسوق الموازي وتوحدت اسواق النقد الأجنبي المتعددة والتي فاقت ثمانية أضعاف السوق وجاء كل ذلك نتيجة للسياسات التي إتخذتها الحكومة في مجال النقد الأجنبي⁽¹⁾، ولقد قام البنك المركزي بعمل موجهاً مفادها عدم إلزام البنك المركزي بشراء النقد الجني من البنوك التجارية مما أضعاف فرصة كبيرة لبناء إحتياطات مقدره كان يمكن حفظها بصورة متنوعة والإستفادة منها خلال هذه الفترة الحرجة والمعلوم أن هذه الفترة قد شهدت وفرة في العملات الأجنبية ترجع أسبابها الي إرتفاع البترول وإستمرار تدفقات الإستثمار الخارجي بالإضافة الي موارد المنظمات الدولية كالأأمم المتحدة والإتاد الأفريقي بجانب المنظمات العالمية الخرى العاملة في مجال الحقل الإنساني.عموماً شهدت الفترة من بعد 2000م إستقراراً ملحوظاً في سوق النقد الأجنبي وإستمر هذا الإستقرار حتى نهاية 2005م. ثم بعد ذلك تأثر سعر الصرف بالأزمة المالية العالمية التي بدأت تداعياتها تظهر إعتباراً من العام 2007م.

ولكن التأثير الفعلي على السودان بدأ خلال الربع الرابع من العام 2008م حيث بدأت الضغوط على سعر الصرف نتيجة لإنخفاض الإحتياطات الخارجية ثم ظهرت بعد ذلك الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي، وأخذت هذه الفجوة في افتساع إذ بلغت نسبة الفجوة في فبراير 2009م حوالي 4% وفي سبتمبر 2010م بلغت حوالي 23% كما بدأت الفجوة تتسع لين السعر الرسمي والسعر الموازي إرتفع حجم تدخل البنك المركزي كمحاولة لإعادة التوازن لسوق النقد الأجنبي وتحقيق إستقرار على سعر الصرف، وقد بلغ متوسط مبيعات النقد الأجنبي خلال

(1) د. محمد مبارك مصطفى الإمام ، مرجع سابق صص،18-19.

الفترة من يناير 2009م الي سبتمبر 2010م حوالي ما يعادل 644 مليون جنية شهرياً ما إتخذت العديد من الضوابط والإجراءات التي هدفت الي تقليل الطلب على النقد الأجنبي وزيادة العرض عن طريق تشجيع الصادرات غير البترولية وأهم تلك الإجراءات فيما يتعلق بالواردات عموماً وإستيراد السيارات بصفة خاصة.

وفي عام 2011م ركزت سياسات النقد الأجنبي بشكل أساسي على تنظيم وتطوير سوق النقد الأجنبي بخصوص تحقيق سعر صرف مستقر ومرن وبناء إحتياطات خارجية وإدارتها بما يساعد على إستقرار سوق النقد الأجنبي، ولتحقيق ذلك تم إتخاذ العديد من الإجراءات والضوابط المنظمة لعمليات النقد الأجنبي.

واستمر بنك السودان المركزي في إتباع سياسة التصحيح في سعر الصرف المرن المدار بإعادة وإنتهاج سياسة التصحيح في سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية بهدف الوصول الي سعر صرف موحد حيث تم تصحيح أسعار الصرف في يونيو 2012م ضمن حزمة الإجراءات الإقتصادية التصحيحية، لتخفيض الآثار السالبة لإنفصال الجنوب، حيث تم تخفيض سعر الصرف للمعاملات التابعة لوزارة المالية من 2.670 جنية للدولار الي 4.398 جنية للدولار، أي بنسبة 65%. وبالمقابل إنخفضت أسعار صرف الجنية في السوق المنظم من 2.881 جنية للدولار الي 5.600 جنية للدولار أي بنسبة 94%، مما ساهم في تقريب الفجوة بين أسعار الصرف في السوق المنظم والسوق غير المنظم. ومواصلة لتلك السياسة قام بنك السودان المركزي بتخفيض قيمة الجنية من 4.4 جنية للدولار الي 5.7 جنية للدولار أي بنسبة 30% في سبتمبر 2013م. وذلك ضمن تطبيق حزمة الإجراءات الإقتصادية التصحيحية⁽¹⁾.

وفي العام 2015م اتخذ بنك السودان المركزي عدد من الإجراءات التي هدفت لإحداث قدر من الاستقرار النسبي في سعر الصرف وخفض الفجوة بين سعر الصرف في السوق الرسمي والسوق الموازي خلال عام عام 2010م ، وتمثلت تلك افجراءات في ضبط موارد النقد الأجنبي وإعادة تنظيم الحسابات بالنقد الأجنبي للجهات المحلية والأجنبية بغرض إستقطاب موارد المنظمات الجنبية إلي السوق المنظم وتنظيم إستخدامها ، إضافة الي إلزام الأجانب بدفع قيمة الخدمات الفندقية و الأنشطة السياحية الخرى بالعملات الجنبية، أما في جانب تشجيع الصادرات

(1)المصرفي مجلة مصرفية إقتصادية ربع سنوية تصدرها: الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء ببنك السودان المركزي العدد الخامس والسبعون – مارس 2015م.

فقد تم تشجيع وتبسيط الإجراءات التصديرية وإستيراد الحاصل كما تم السماح بإستيراد مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي بدون تحويل قيمة لتشجيع الإستثمار وتقليل الطلب على النقد الأجنبي في الداخل ولقد كان سعر صرف هذا العام 6.01 دولار أمريكي. وفي العام 2016م أدت السياسات والإجراءات التي أتخذت الي إحداث إستقرار نسبي في سعر الصرف حيث تقلصت الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي الي 5% فقط في المتوسط في ديسمبر 2016م، حيث أصدر البنك عدداً من الضوابط والإجراءات بهدف إيجاد توازن بين العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي.

جدول رقم (4-3) يوضح التطورات في سعر الصرف خلال الفترة (2000-2016م)

السنة	سعر الصرف
2000	2.57
2001	2.58
2002	2.62
2003	2.57
2004	2.59
2005	2.43
2006	2.17
2007	2.010
2008	2.086
2009	2.280
2010	2.317
2011	2.66
2012	3.563
2013	4.742
2014	5.711
2015	6.010

6.181	2016
-------	------

المصدر: بنك السودان المركزي.

الفصل الرابع

تحليل العلاقة السببية بين التضخم وسعر الصرف

المبحث الأول: تاريخ بناء النماذج واقسام المعادلات الهيكلية.

المبحث الثاني: ماهية السببية وتوصيف نموذج الدراسة.

المبحث الثالث: الاختبارات الأولية لبيانات الدراسة.

المبحث الرابع: اختبار سببية جرانجر بين التضخم وسعر الصرف.

المبحث الأول

تاريخ بناء النماذج واقسام المعادلات الهيكلية

اولاً: تاريخ بناء النماذج:-

أول محاولة للنمذجة القياسية كانت في عام 1937م وهو نموذج Tinbergen في الاقتصاد الهولندي الذي بني على النظرية الكنزوية، وطور بعد ذلك في الولايات المتحدة الامريكية على يد كل من Klein and Goldberger واعمال Wharton، وبعد ذلك انتشرت النمذجة في اوروبا الغربية وبعدها إلى انحاء العالم، وبحلول عام 1992م كان هنالك أكثر من 3000 نموذج يستخدم للدراسات الاقتصادية.¹

ثانياً: تعريف النموذج الاقتصادي وخصائصه:

يعرف النموذج الاقتصادي بأنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع عادة بصيغ رياضية تسمى المعادلات (أو مجموعة من المعادلات)، التي تشرح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات التي تبين عمل اقتصاد ما أو قطاع معين، ويطلق عليها المعادلات الهيكلية، والنموذج الاقتصادي هو صورة مبسطة تمثل النشاط الاقتصادي للبلد او للقطاع خلال فترة زمنية معينة في شكل رموز وقيم عددية.²

ويتضح من التعريف السابق أن:

- 1- النموذج وسيلة لتمثيل ظاهرة معينة بهدف تحليلها أو التنبؤ بها والسيطرة عليها.
- 2- الغرض من النموذج تسهيل وصف طبيعة تلك العلاقات بصورة خالية من التفاصيل والتعقيدات وممثلة للواقع.
- 3- النموذج لا يعكس الواقع الاقتصادي وإنما يعطي صورة مقربة ومهما كبرت فهي ليست حقيقية وإنما صورة تقريبية.

¹ إسماعيل السيوفي، "مشاكل الاقتصاد القياسي الاستشراف والاختبارات والقياس"، الطبعة الأولى، الاهلية للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 22.

² مريم عمر حب الله عمر، "النماذج القياسية لدوال الطلب والعرض لسلعة السكر في السودان باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ غير المقعد (1980-2014)"، رسالة دكتوراه في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، 2015، ص 132.

ثالثاً: خصائص جودة النموذج القياسي:¹

- 1- المطابقة للنظرية الاقتصادية بحيث يصف الظاهرة الاقتصادية بشكل صحيح.
- 2- القدرة على التفسير أي قدرة النموذج على توضيح المشاهدات الواقعية بشكل يكون متناسقاً مع السلوك الفعلي للمتغيرات الاقتصادية التي تحدد العلاقة بين هذه المتغيرات.
- 3- دقة تقديرات المعالم إذ أن هذه التقديرات يجب ان تكون افضل تقريبا للمعالم الحقيقية وهذه الدقة تأتي من اتصاف هذه التقديرات بصفة مرغوبة يحددها الاقتصاد مثل عدم التحيز والاتساق والكفاءة.
- 4- قدرة النموذج الاقتصادي على التنبؤ بحيث يعطي تنبؤات مرضية للقيم المستقبلية للمتغيرات التابعة.
- 5- خاصية البساطة فالنموذج الاقتصادي يجب أن يبرز العلاقات الاقتصادية بأقصى حد ممكن من البساطة كلما قل عدد المعادلات وكان شكلها الرياضي بأقصى حد ممكن من البساطة كلما كان النموذج الاقتصادي افضل من غيره، شريطة ألا يكون ذلك على حساب الدقة في التقدير.

رابعاً: اقسام المعادلات الهيكلية:²

- 1- **المعادلات التعريفية:** هي المعادلات التي تعرف احد المتغيرات تعريفاً غير مشروط أي أنها
- معادلة محاسبية، فإذا عرفنا ان الدخل يساوى الاستهلاك زائد الادخار فيمكن ان نعرف ان الادخار يساوى الدخل ناقص الاستهلاك.
- 2- **المعادلات السلوكية:** هي المعادلات التي تصف السلوك الاقتصادي للمتغير وهي سلوك المنتجين والمستثمرين وهي تفسر القرارات التي يتخذونها مثل معادلة الطلب والعرض.

¹وفاء صلاح الدين على فضل، تقدير دالة استهلاك السكر في السودان (1980-2012)، رسالة ماجستير في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، 2014، ص 52.

²إسماعيل السيوفي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

3- **المعادلات الفنية:** وهي المعادلات التي تختص بالعلاقات الإنتاجية والمستخدمات اللازمة لها وفق المستوى التقني السائد، مثل دالة انتاج كوب دوغلاس (Cobb Douglas Production) Function.

4- **المعادلات المؤسسية:** هي المعادلات التي لا تصدر عن النظرية الاقتصادية وإنما هي التي تصدر عن نمط معين من السلوك يحدده العرف والعادات والتقاليد والقانون مثل الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها.

5- **المعادلات التطابقية:** هي المعادلات التي تأخذ صيغة التساوي او التطابق لجانبي المعادلة مثال لذلك ان العرض يساوى الطلب.

6- **المعادلات التوازنية:** وهي تشبه المعادلات التعريفية غير أنها لا تلزم أن تكون صحيحة دائماً، فهي ليست متطابقات، وإنما تتحقق صحة هذه المعادلات تحت شروط معينة فقط، وهي تحقيق شروط التوازن إذا لم يتحقق، فلن تتحقق هذه المعادلات.

خامساً: تركيب النموذج الاقتصادي:

يتركب النموذج من معادلة واحدة أو مجموعة من المعادلات وكل معادلة من معادلات النموذج تفسر متغير واحد بدلالة المتغيرات الأخرى وما يتصل بها من مؤشرات ومعلومات وثوابت.

المبحث الثاني

ماهية السببية وتوصيف نموذج الدراسة

أولاً: السببية في الاقتصاد:

على الرغم من ان تحليل الانحدار يتعامل مع اعتماد متغير واحد على عدد من المتغيرات، فإن ذلك لا يعنى بالضرورة السببية، بمعنى وجود علاقة بين المتغيرات لا تثبت بالضرورة السببية أو اتجاه التأثير، ولكن في الانحدار المتعلق ببيانات السلاسل الزمنية، فإن الموقف يكون مختلفاً نوعاً ما، ونذكر هنا ما قاله أحد الكتاب وهو ان (الزمن لا يسير بالعكس) بمعنى أنه إذا وقع الحدث X قبل الحدث Y، بالتالي فإنه من الممكن أن يكون X سبباً في Y، عموماً فإنه غير

يمكن أن تكون Y سبباً في X ، بمعنى آخر الأحداث في الماضي يمكن أن تسبب الأحداث الحالية ولكن لا يمكن القول بأن الأحداث في المستقبل هي سبب الأحداث الحالية.¹

ثانياً: مفهوم اختبار السببية:

يمكن القول ان X تكون في سببية جرانجر (مسببة) ل Y إذا ما كانت القيمة الحالية ل Y يمكن التنبؤ بها من خلال القيم الماضية لقيم X ، وكلما كانت فترات التباطؤ أكبر تكون النتائج أفضل.²

ثالثاً: تصنيف متغيرات النموذج:

1- **المتغيرات الداخلية:** هي المتغيرات التي تتحدد قيمتها عن طريق النموذج أي بواسطة تقدير معاملات النموذج، بعد معرفة قيم المعلمات وقيم المتغيرات الخارجية ولها مسميات أخرى هي المتغيرات التابعة أو المتغيرات غير المفسرة.³

2- **المتغيرات الخارجية:** هي المتغيرات التي لا تتحدد قيمتها عن طريق النموذج وإنما تتحدد بعوامل خارجة عن النموذج، وفي بعض الأحيان تتحدد قيمتها عن طريق نموذج آخر مختلف عن النموذج الأصلي، وتسمى بالمتغيرات التوضيحية التفسيرية والخارجية المستقلة.

3- **المتغيرات المتخلفة زمنياً:** إذا كانت المتغيرات الداخلية ذات فترة إبطاء (تخلف زمني) فإنها في هذه الحالة تعامل معاملة المتغيرات الخارجية، فيتم جمعها مع المتغيرات الخارجية.

رابعاً: تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

نقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها (فقد يكون نموذج خطي أو غير خطي)، ودرجة تجانس كل معادلة (فقد تكون متجانسة أو غير متجانسة من درجة معينة) فالنظرية الاقتصادية لا توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج وإنما توضح في بعض الأحيان

¹ دامودر جوجارات، ترجمة ومراجعة: هند عبدالغفار عودة، "الاقتصاد القياسي - الجزء الثاني"، دار المريخ للنشر، 2005، ص 901.

² طالب عوض ومالك ياسين، "اثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن"، ورقة علمية منشورة في مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 2، 2011م، ص 516.

³ مريم عمر حب الله عمر، مرجع سبق ذكره، ص 134.

بعض المعلومات التي تفيد ولو لحد ما في تحديد بعض ملامح الشكل الرياضي الملائم نجد من أهمها: ¹

1- أسلوب الانتشار:

حيث يقوم الباحث بجمع بيانات عن المتغيرات المختلفة التي تتضمنها النموذج ثم يقوم برصد هذه البيانات في شكل انتشار ذو محورين يتضمن المتغير التابع على محور واحد والمتغير المستقل على المحور الآخر ومن خلال معاينة شكل الانتشار يمكن للباحث اختيار الشكل الرياضي الملائم، ولاكن نجد مقدرة هذا الأسلوب محددة بمتغيرين فقط لذلك لا يمكن استخدام هذا الأسلوب في حالة الانحدار الذي يشتمل على أكثر من متغيرين.

2- أسلوب التجريب:

وفقاً لهذا الأسلوب فإن الباحث يقوم بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة ثم يختار الصيغة التي تعطي نتائج أفضل من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية ولا شك في ان الخطأ في تحديد الشكل الرياضي الملائم للنموذج يترتب عليه أخطاء فيما يتعلق بقياس وتفسير الظاهرة محل البحث

ولذلك يجب على الباحث ان يسترشد بالعوامل والقواعد التالية عند تحديده للشكل الرياضي:

- **درجة تعقيد الظاهرة:** كلما كانت الظاهرة معقدة وكانت المتغيرات التي تؤثر فيها متعددة كلما كان من الأفضل استخدام نموذج ذو معادلات متعددة (نموذج معادلات انية) حتى يُأخذ هذه العلاقات المتشابكة في الحسبان.
- **الهدف من تقدير النموذج:** فهناك بعض المتغيرات يمكن إسقاطها لعدم أهميتها بالنسبة لبعض الأهداف في حين يتعين إدراجها في النموذج في حالة بعض الأهداف الأخرى.
- **مدى توفر البيانات:** فقد يضطر الباحث الى اسقاط بعض العلاقات من النموذج نظراً لعدم توافر بيانات عنها او نتيجة لعدم إمكانية قياسها.

الشكل الرياضي لسببية جرانجر لاختبار العلاقة السببية بين التضخم وسعر الصرف: -

¹ طارق محمد الرشيد، المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي، جي تاون للنشر، السودان، الطبعة الأولى، 2005، ص

يمكن إيضاح الصورة العامة لاختبار سببية جرانجر من خلال المعادلة الآتية:

$$INF_t = \sum_{i=1}^n \alpha_i EX_{t-i} + \sum_{j=1}^n \theta_j INF_{t-j} + \mu_1$$

$$EX_t = \sum_{i=1}^n \gamma_i INF_{t-i} + \sum_{j=1}^n \delta_j EX_{t-j} + \mu_2$$

حيث يتم افتراض أن مقادير التشتت (الخطأ) μ_1 و μ_2 غير مرتبطين.

حيث أن:

INF: معدل التضخم.

EX: سعر الصرف.

المبحث الثالث

الاختبارات الأولية لبيانات الدراسة

أولاً: مصادر جمع البيانات

1. مصادر أوليه (التاريخية):

هي البيانات التي تقوم بإعدادها ونشرها بعض الجهات والهيئات المحلية والمركزية حكومية أم غير حكومية مثل بيانات دوائر الإحصاءات العامة والبنوك المركزية وغيرها.

2. مصادر ثانويه:

هي البيانات التي يتم نشرها من الجهات المشار إليها في المصادر الأولية وذلك إذا تم اقتباسها عن طريق جهات أخرى كالهيئات أو الصحف أو ما شابه ذلك.

3. مصادر ميدانية:

وهذه تحدث في حال عدم توافر البيانات الأولية والثانوية، فعلى الباحث القيام بمهمة جمع البيانات أو إعدادها عن طريق الدراسة الميدانية وذلك بتصميم صحيفة استبيان وفق الشروط العلمية حيث يقوم المحلل بإعداد مجموعه من الأسئلة حول أبعاد المتغيرات المختلفة لمجال الدراسة.

ثانياً: اختبار البيانات

1. اختبار استقرار متغيرات الدراسة

أ. مفهوم عدم السكون واستقرار السلسلة:

بيانات السلاسل الزمنية غالباً ما يوجد بها عامل الاتجاه العام الذي يعكس ظروف معينه تؤثر في جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في اتجاه معاكس، بمعنى آخر فإن وجود اتجاه عام لبيانات أحد متغيرات النموذج يعكس صفة عدم الاستقرار في كل البيانات الموجودة، وبالتالي فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية يكون غالباً زائف، كما أن الخواص الإحصائية لتحليل الانحدار تفقد عند استخدام سلاسل غير ساكنه، بالإضافة إلى صعوبة الاعتماد على قيمة المتوسط في التنبؤ، لأنه في حالة وجود الاتجاه العام المتزايد فإن

الاعتماد على القيمة المتوسطة يعطي قيماً أقل من الواقع، وفي حالة وجود الاتجاه العام المتناقص فإن الاعتماد على القيمة المتوسطة يعطي قيماً أعلى من الواقع.¹

ب. اختبارات جذور الوحدة لسكون واستقرار السلسلة:

i. ديكي فولر المعدل (ADF):

يعتبر هذا الاختبار من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، ويستخدم في معظم البرامج الجاهزة ويعزى هذا الاختبار إلى كلٍ من ديكي فولر (Dickey Fuller) وقد عرف علمياً باختبار (DF)، ومضمون هذا الاختبار إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي الواحد فإن هذا يؤدي إلى وجود جذر الوحدة الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة.²

ii. اختبار فيلبس بيرون (PP):

تقديراً لعيوب اختبار ديكي فولر جاء اختبار فيلبس بيرون والذي يميزه عن ديكي فولر بأنه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسلة الزمنية، وأيضاً هو أفضل لرفض فرضية خاطئة بوجود جذور الوحدة، علاوة على ذلك بأخذ الفروق الأولى للسلسلة الزمنية، ولا يحتوي على قيم متباطئة للفروق كما يسمح بوجود متوسط يساوي الصفر واتجاه خطي للزمن.

iii. اختبار كابس Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS 1992)

اقترح هذا الاختبار سنة (1992م)، من طرف Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS)، وهو يعتمد على اختبار مضاعف لاگرانج (LM) يرتكز على فرضية انعدام الاستقرار بعد تقدير النموذجين الثاني والثالث، ثم نحسب المجموع الجزئي للبواقي ($S_t = \sum e_t$)، ثم نقدر التباين (S_t^2)، تهدف إلى اختبار فرضية العدم التي تقرر استقراره السلسلة عكس اختبار ديكي فولر الذي تكون فرضية العدم غير مستقرة.

$$S_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^n \left(1 - \frac{i}{n}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

لتكون إحصاءه LM كالتالي:

¹ نعمة الله بخيت إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 16.

2) Harris, Richard Harris & Sollis, Richard. Sollis, Robert Applied Time Series Modeling And Forecasting, John Wiley and Sons Ltd, England, 2003, pp 50.

$$LM = \frac{1}{S_t^2} \frac{\sum_{t-1}^n S_t^2}{n^2}$$

نرفض الاستقرار عندما تكون هذه الإحصائية أكبر من القيمة الحرجة، ونقبل فرض الاستقرار إذا كانت الإحصائية LM المحسوبة أصغر من القيمة الحرجة.¹

ج. طرق التخلص من عدم السكون في السلسلة:

للتخلص من عدم السكون في السلسلة الزمنية ينصح باستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية التالية:

- i. إضافة متغير الزمن إلى التحليل المتعدد العوامل، وذلك لإزالة الاتجاه العام، أو إضافة متغير وهمي موسمي لإزالة الأثر الموسمي.
- ii. تحويل البيانات إلى التحويل اللوغاريتمي أو الأسّي وتعتبر هذه الطريقة من أفضل الطرق المستخدمة في حالة الانحدار غير الخطي.
- iii. استخدام طريقة الفروق للسلسلة حيث يتم الحصول على الفروق من الرتبة الأولى أو الثانية وهكذا حتى يتم الحصول على سلسله ساكنه ويقال عليها أنها متكاملة من الدرجة (D).²

د. اختبار استقرار متغيرات الدراسة

جدول رقم (4-1): استقرار متغيرات الدراسة مع القاطع عن طريق اختبار Kwiatkowski-

Phillips-Schmidt-Shin (KPSS) عند مستوى المعنوية (5%)

نتيجة الاستقرار	الجدولية	المحسوبة	متغيرات الدراسة
عند المستوى	0.463000	0.447112	سعر الصرف (EX)
عند المستوى	0.463000	0.450634	معدل التضخم (INF)

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملاحق رقم (2 & 3) باستخدام برنامج (Eviews.v9).

من الجدول رقم (4-1) يتضح لنا ان متغير سعر الصرف (EX) ومعدل التضخم (INF) استقرت عند المستوى إذن فهي متكاملة من الدرجة صفر، وكل ذلك عند مستوى المعنوية (5%) لجميع متغيرات النموذج.

¹ حسن عبدالله إسحاق، "استخدام نماذج GARCH في تقدير تباين التضخم في السودان خلال الفترة 1990 - 2015م" رسالة ماجستير غير منشورة متوفرة على المستودع الرقمي لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص (108).
² عبدالقادر محمد عبدالقادر عطيه، مرجع سبق ذكره، ص 649.

ثانياً: تحديد فترة التباطؤ الملائم لبيانات الدراسة الحالية:

جدول رقم (4-2): نتائج اختبار Lag Length Criteria

مقياس شوارتز SIC	مقياس حنان كوين HQ	مقياس أكايك AIC	فترات التباطؤ
11.14567	11.04593	11.05438	0
5.412343 *	5.113109 *	5.138461 *	1
5.837368	5.338644	5.380899	2
6.311821	5.613607	5.672763	3

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملاحق رقم (2 & 3) باستخدام برنامج (Eviews.v9).

من خلال نتائج اختبار Lag Length Criteria في الجدول رقم (4-2) يتضح لنا أن التباطؤ الأمثل لبيانات الدراسة هي التباطؤ الأول والتي تتضمن اقل قيم للمعايير الثلاثة، وعلية سيتم اختبار سببية جرانجر بين التضخم وسعر الصرف عند التباطؤ الأول.

المبحث الرابع

اختبار سببية جرانجر بين التضخم وسعر الصرف

أولاً: الشكل الرياضي لاختبار السببية:

يمكن إيضاح الصورة العامة لاختبار سببية جرانجر من خلال المعادلة الآتية:

$$INF_t = \sum_{i=1}^n \alpha_i EX_{t-i} + \sum_{j=1}^n \theta_j INF_{t-j} + \mu_1$$

$$EX_t = \sum_{i=1}^n \gamma_i INF_{t-i} + \sum_{j=1}^n \delta_j EX_{t-j} + \mu_2$$

حيث يتم افتراض أن مقادير التشتت (الخطأ) μ_1 و μ_2 غير مرتبطين.

الشكل القياسي لاختبار سببية جرانجر بين التضخم وسعر الصرف من خلال المعادلة التالية:

$$INF_t = \alpha_0 * EX_{t-1} + \theta_1 * INF_{t-1} + \mu_1$$

$$EX_t = \gamma_0 * INF_{t-1} + \delta_1 * EX_{t-1} + \mu_2$$

ثانياً: نتائج اختبار سببية جرانجر بين التضخم وسعر الصرف في السودان:

جدول رقم (3-4): اختبار سببية جرانجر في اتجاهين Pairwise Granger Causality Test

فرضية العدم (Null Hypothesis)	قيمة اختبار اف (F-Statistic)	القيمة الاحتمالية (Prob.)
INF does not Granger Cause EX	24.8771	0.0002
EX does not Granger Cause INF	1.67062	0.2187

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews).

تدل نتائج اختبار السببية في الجدول رقم (3-4) على رفض فرضية العدم عند مستوى المعنوية 5% عند اختبار اتجاه سببية معدل التضخم على سعر الصرف حيث بلغت القيمة الاحتمالية لها (0.0002) وهي أقل من (5%)، أما فرضية العدم لاتجاه سببية سعر الصرف على معدل التضخم فقد تم قبولها حيث بلغت القيمة الاحتمالية لها (0.2187) وهي أكبر من (5%)، وتؤكد

هذه النتيجة عدم وجود سببية ثنائية الاتجاه بين معدل التضخم وسعر الصرف وان هنالك اتجاه للسببية في اتجاه واحد فقط من معدل التضخم على سعر الصرف مما يعني ان التغيرات في معدل التضخم تساعد في تفسير التغيرات التي تحدث في سعر الصرف وليس العكس.

مناقشة الفرضيات

بعد دراسة وتحليل معدل التضخم وسعر الصرف وتقييمها لما لها من أثر على النشاط الاقتصادي، وبعد قياس وتحديد اتجاه العلاقة السببية بين التضخم وسعر الصرف خلال الفترة (2000 - 2016 م) سيتم مناقشة الفرضيات على النحو التالي:

1. هنالك اتجاه للسببية من سعر الصرف إلى معدل التضخم

من خلال نتائج التحليل تم قبول فرضية عدم لاتجاه العلاقة من سعر الصرف على معدل التضخم حيث بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار اف (0.2187) وهي أكبر من (5%) وتدل على عدم وجود علاقة سببية تمتد من سعر الصرف إلى معدل التضخم.

2. هنالك اتجاه للسببية من معدل التضخم إلى سعر الصرف

من خلال نتائج التحليل تم رفض فرضية عدم لاتجاه العلاقة من معدل التضخم على سعر الصرف حيث بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار اف (0.0002) وهي اقل من (5%) وتدل على وجود علاقة سببية تمتد من سعر الصرف إلى معدل التضخم.

3. هنالك سببية ثنائية الاتجاه بين سعر الصرف ومعدل التضخم

تؤكد نتائج التحليل عدم وجود سببية ثنائية الاتجاه بين معدل التضخم وسعر الصرف وان هنالك اتجاه للسببية في اتجاه واحد فقط من معدل التضخم على سعر الصرف مما يعني ان التغيرات في معدل التضخم تساعد في تفسير التغيرات التي تحدث في سعر الصرف وليس

الذاتمة

النتائج

التوصيات.

المراجع والمصادر.

الملاحق

النتائج:

العامة:-

- 1- تؤثر معدلات التضخم بشكل مباشر على معدلات سعر الصرف.
- 2- لا يؤثر سعر الصرف في معدلات التضخم.

الخاصة:-

- 1- اثبتت نتائج التحليل عدم وجود اتجاه للسببية من سعر الصرف إلى معدل التضخم.
- 2- اثبتت نتائج التحليل وجود اتجاه للسببية من معدل التضخم إلى سعر الصرف.
- 3- دلت نتائج التحليل على عدم وجود سببية ثنائية الاتجاه بين معدل التضخم وسعر الصرف وان هنالك اتجاه للسببية في اتجاه واحد فقط من معدل التضخم على سعر الصرف مما يعني ان التغيرات في معدل التضخم تساعد في تفسير التغيرات التي تحدث في سعر الصرف وليس العكس.

التوصيات:-

العامة:-

- 1- زيادة مصادر النقد الأجنبي للمحتظة على إستقرار سعر الصرف من خلال الإهتمام بالأنشطة ذات العائد بالعملة الصعبة، والسياحة وزيادة حجم الصادرات.
- 2- توجيه حصص كبيرة من التمويل إلى الأنشطة الإنتاجية لزيادة الإنتاج (الزراعي، الصناعي) وبالتالي زيادة الصادرات حتى يستقر سعر الصرف.
- 3- العمل على خفض معدلات التضخم من خلال تقليل تكاليف الإنتاج بالإعتماد على مواد خام محلية حتى تقل التكلفة وتصبح الأسعار مناسبة للأفراد ذوي الدخل المحدودة لزيادة معدلات الإدخار.

الخاصة:-

- 1- اتباع نظام سعر الصرف المزدوج (Double Track System) وتشجيع المصارف على استقطاب تحويلات المغتربين وتسهيل تدفقات الاستثمار الأجنبي حتى يستقر سعر الصرف.
- 2- محاولة تخفيض معدل التضخم من خلال الإهتمام بالقطاعات الإنتاجية بتوفير التمويل اللازم لها لزيادة الإنتاج مما يؤدي إلى إنخفاض معدل التضخم وبالتالي إستقرار سعر الصرف.
- 3- إتباع سياسة نقدية إنكماشية لتقليل حجم النقد في الإقتصاد مما يؤدي إلى تقليل القدرة الشرائية وبالتالي إنخفاض الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى إنخفاض التضخم وإستقرار سعر الصرف.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: القرآن الكريم:

سورة الإسراء - الآية 24 - 23.

ثانياً: الكتب باللغة العربية:

- 1- أكرم حداد - مشهور هذلول، 2005م، "النقود والمصارف" عمان، دار وائل للنشر.
- 2- إسماعيل السيوفي "مشاكل الإقتصاد القياسي الإستشراف والأختبارات والقياس"، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006.
- 3- أمور وجوجارات، ترجمة ومراجعة هند عبد الغفار الثاني "الإقتصاد القياسي الجزء الثاني"، دار المريخ للنشر، 2005.
- 4 - خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي، 2000م "مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية التطبيقية"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.
- 5- خالد الموزك "سوق الصرفي الأجنبي" كلية الادارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والنقدية، جامعة بابل.
- 6- زينب حسين عوض 2003م، "العلاقات الاقتصادية الدولية" الفتح للطباعة والنشر، جمهورية مصر العربية.
- 7- طارق محمد الرشيد "المرشد في الإقتصاد القياسي التطبيقي" جي تاون للنشر، السودان، الطبعة الأولى، 2005م.

8- طارق فارق الحضري 2010م "الاقتصاد الدولي" المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، بجمهورية مصر العربية.

9- عرفان حقي الحسيني "التمويل الدولي" دار مجدلاوي، الطبعة الاولى: عمان. 1999م.

10- عبدالمجيد قوى "مدخل الي السياسات النقدية الكلية" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003/2004.

11- كامل بكري وآخرون، "مبادئ الإقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003م

ثالثاً: الكتب باللغة الأجنبية:

1- Harris, Richard harris and sollis, Richard sollis, Robert applied time series modeling and forcasting, johnwiley and sons ltd. england, 2003.

رابعاً: الرسائل والأوراق الجامعية العلمية: -

1- أمامة مكي محمد السيد وطارق الرشيد، "العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

2- أبوبكر البشير (2015)، "أثر سعر الصرف في الاستثمار الأجنبي في السودان" خلال الفترة (2014-2015)، رسالة ماجستير (منشورة) جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا.

3- إيمان عبد الغفار (2013م)، "دراسة أهم العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف حالة السودان (1990-2011م)"، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

4- أمامة مكي سنادة (2015م)، "العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان (1990-2010م)"، دراسة ماجستير (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

- 5- أحمد مبارك أزرق أحمد عمر (2015م)، "قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية علي التضخم في السودان خلال الفترة (1980-2014)"، رسالة ماجستير (منشورة) ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 6- حسن إسحق (2015م)، "استخدام نماذج GARCH في تقدير تباين التضخم في السودان (2015-1990م)"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 7- حباب التوم الشرقي أثر التضخم وسعر الصرف في ميزان المدفوعات دراسة حالة السودان (2013-2002م)، رسالة ماجستير (منشورة) جامعة السودان والتكنولوجيا.
- 8- حاتم سعيد احمد سعيد (2006م)، "نموذج قياسي لميزان المدفوعات في السودان"، بحث ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 9- حسن محمد (2016م)، دراسة دور الإستثمار الأجنبي المباشر وأثر معدلات التضخم على القطاع الزراعي في السودان (2015-2000م)"، دراسة ماجستير (منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 10- زينب سعد الدين محمد محمود (2010م)، "تقدير نموذج سعر الصرف في السودان (1979-2010م)"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 11- عثمان محمد سليمان صالح (2017م)، "دراسة العوامل المؤثرة على سعر الصرف في السودان" رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 12- علاء الدين عماري وحكيم يوناصري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د) 2016م بعنوان "أثر تقلبات سعر الصرف علي ميزان المدفوعات الجزائري" جامعة العربي القيس تبسة كلية العلوم الاقتصادية.
- 13- صلاح الدين احمد يوسف (2014م) ، "تغيرات سعر الصرف واثرها في الاستثمار الاجنبي في السودان" (2000-2012م)؛ رسالة ماجستير جامعه النيلين.

- 14- طالب عوض ومالك يس "أثر التطور النقدي في النمو الإقتصادي في الأردن"، ورقة علمية منشورة في مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد2، 2011م.
- 15- طارق محمد الرشيد وسامية حسن محمود(2010م)، "العلاقة السببية بين سعر صرف الحنية السوداني وعرض النقود" ورقة منشورة في مجلة المصرفي، الخرطوم، السودان، العدد (60)، يونيو 2013م.
- 16- ليلي علي القشاط دفع السيد(2015)، "دراسة قياس أثر السياسة النقدية على التضخم في السودان (2012-1994م)"، رسالة ماجستير(منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
- 17- مسكه بليخير (2015م) مذكرة مقدمة لنيل الماجستير لعنوان "أثر تقلبات اسعار الصرف على التوازن الاقتصادي خلال 2013 1995"الجزائر، جامعة قاصري.
- 18- محمد مبارك مصطفى الامام، كلية الامارات للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان، ورقة منشورة بعنوان "قيمة العملة المحلية في السودان الفترة 2014-2005".
- 19- مريم عمر حب الله عمر "النماذج القياسية لدوال الطلب والعرض لسلة السكر في السودان باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (1980-2014م)" رسالة دكتوراة في الإقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 20- وفاء صلاح الدين علي فضل "تقدير دالة استهلاك السكر في السودان (2012-1980م)"، رسالة ماجستير في الإقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

خامساً: التقارير والمجلات:

- 1- المعرفي، مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية تصدرها الاداره العامة للسياسات والبحوث والاحصاء ببنك السودان المركزي، العدد الثامن والخمسون، ديسمبر 2010م.
- 2- المعرين، مجلة اقتصادية تصدرها الادارة العلمة للسياسات والبحوث والاصدار بنك السودان المركزي العدد الخامس والسبعون، مارس 2015م.

3- مجلة المصرفي، مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية يصدرها البنك المركزي، العدد السادس والاربعون، ديسمبر 2007م.

4- مطبوعات مقيلي "اقتصاد معدلات الصرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة ماي خالمة، كلية العلوم الاقتصاد والتجارية وعلوم التسيير.

5- تقارير بنك السودان المركزي (2000-2016م).

سادساً: الشبكة العنكبوتية:

www.mawdoo.com5 الانترنت، تاريخ الدخول 26/4/2018

36- الانترنت تاريخ الدخول 15/7/2018 www.clpassir.net

المصدر الانترنت "ويكيديا" الموسوعة الحرة <http://atmwikimln> زمن الدخول 12\7\2018

قائمة الملاحق

ملاحق بيانات الدراسة

ملحق رقم (1): بيانات التضخم وسعر الصرف

معدل التضخم INF	سعر الصرف EX	السلسلة السنوية OBS
8.02	2.57	2000
4.92	2.58	2001
8.3	2.62	2002
7.7	2.57	2003
8.46	2.59	2004
8.5	2.43	2005
7.2	2.17	2006
8.2	2.0107	2007
14.3	2.0861	2008
11.2	2.2804	2009
13	2.317	2010
18.1	2.66	2011
35.1	3.5637	2012
37.1	4.7422	2013
36.9	5.7115	2014
16.9	6.0107	2015
17.8	6.1815	2016

المصدر: بنك السودان المركزي.

ملاحق استقرار متغيرات الدراسة باستخدام اختبار KPSS

ملحق رقم (2): استقرار متغير سعر الصرف عند المستوى

Null Hypothesis: EX is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.447112
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.739000
5% level	0.463000
10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	1.981883
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	4.857689

KPSS Test Equation
Dependent Variable: EX
Method: Least Squares
Date: 09/20/18 Time: 23:01
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.240812	0.351948	9.208201	0.0000
R-squared	0.000000	Mean dependent var		3.240812
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var		1.451121
S.E. of regression	1.451121	Akaike info criterion		3.639572
Sum squared resid	33.69201	Schwarz criterion		3.688584
Log likelihood	-29.93636	Hannan-Quinn criter.		3.644444
Durbin-Watson stat	0.105348			

ملحق رقم (3): استقرار متغير معدل التضخم عند المستوى

Null Hypothesis: INF is stationary
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.450634
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.739000
5% level	0.463000
10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	108.8228
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	255.3704

KPSS Test Equation
 Dependent Variable: INF
 Method: Least Squares
 Date: 09/20/18 Time: 23:04
 Sample: 2000 2016
 Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	15.39412	2.607954	5.902756	0.0000
R-squared	0.000000	Mean dependent var		15.39412
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var		10.75287
S.E. of regression	10.75287	Akaike info criterion		7.645245
Sum squared resid	1849.988	Schwarz criterion		7.694258
Log likelihood	-63.98458	Hannan-Quinn criter.		7.650117
Durbin-Watson stat	0.429507			

ملاحق اختبار السببية

ملحق رقم (4): تحديد عدد فترات التباطؤ المناسب لبيانات الدراسة الحالية

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: EX INF
Exogenous variables: C
Date: 09/20/18 Time: 23:08
Sample: 1990 2016
Included observations: 14

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-75.38065	NA	216.8295	11.05438	11.14567	11.04593
1	-29.96923	71.36080*	0.592266*	5.138461*	5.412343*	5.113109*
2	-27.66629	2.960924	0.795330	5.380899	5.837368	5.338644
3	-25.70934	1.956947	1.214380	5.672763	6.311821	5.613607

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

ملحق رقم (5): اختبار سببية جرانجر بين التضخم وسعر الصرف (خطي)

Group: GRANGER_CAUSALITY Workfile: العلاقة ...			
View	Proc	Object	Print Name Freeze Sample Sheet Stats Spec
Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 09/20/18 Time: 23:11			
Sample: 2000 2016			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INF does not Granger Cause EX	16	24.8771	0.0002
EX does not Granger Cause INF		1.67062	0.2187

ملحق رقم (6): اختبار سببية جرانجر بين التضخم وسعر الصرف (لوغاريتمي كامل)

Group: GRANGER_CAUSALITY2 Workfile: العلاقة السبب...

View Proc Object Print Name Freeze Sample Sheet Stats Spec

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 09/20/18 Time: 23:16
Sample: 2000 2016
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LOG(EX) does not Granger Cause LOG(INF)	16	1.00768	0.3338
LOG(INF) does not Granger Cause LOG(EX)		16.5886	0.0013

ملحق رقم (7): اختبار سببية جرانجر بين التضخم وسعر الصرف (نصف لوغاريتمي في جانب معدل التضخم)

Group: G_C3 Workfile: العلاقة السببية بين التضخ...

View Proc Object Print Name Freeze Sample Sheet Stats Spec

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 09/20/18 Time: 23:20
Sample: 2000 2016
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EX does not Granger Cause LOG(INF)	16	1.09517	0.3144
LOG(INF) does not Granger Cause EX		25.5674	0.0002

ملحق رقم (8): اختبار سببية جرانجر بين التضخم وسعر الصرف (نصف لوغاريتمي في جانب سعر الصرف)

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 09/20/18 Time: 23:22

Sample: 2000 2016

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LOG(EX) does not Granger Cause INF	16	1.26617	0.2808
INF does not Granger Cause LOG(EX)		12.5064	0.0037